العِقْدُ الثَّمِين
في بيان : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾

تأليف: محمّد بن محمّد اللّبّان الإسكندري الشّافعي

(ت ١٣٠١هـ)

تحقيق ودراسة

د. تركي بن سعد بن فهيد الهويمل

د. تركي بن سعد بن فهيد الهويمل

- عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين بأطروحته (ترجيحات الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان من أول سورة مريم إلى آخر سورة المؤمنون - جمع ودراسة).
- حصل على درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين بأطروحته (خواص القرآن الكريم - دراسة نظرية تطبيقية)

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين... أما بعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله جل وعلا، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، أنزله الله تعالى على رسوله ^ هداية للناس ورحمة، ومرشداً إلى الصراط المستقيم، وتكفل الله بحفظه إلى يوم القيامة، قال تعالى:] g h i j k l m Z [سورة الحجر: ٩].

وقد يسر الله – عز وجل – أن وقفت على مخطوط قيِّم في تفسير آيات من القرآن الكريم، بديع في موضوعه وعرضه، يمتاز بوضوح المعنى، ودقة التعبير، وجودة الصياغة، ويشتمل على جملة من علوم القرآن الكريم، عنوانه: «**العقد الثمين في بيان وإذ أخذ الله ميثاق النبيين**» لمحمد بن محمد اللبان الشافعي.

فاستخرت، واستشرت، ثم عزمت وعلى الله ربي توكلت، رغبة في دراسة وتحقيق هذا العقد الثمين، وإخراجه للباحثين، وخدمة لتراثنا الرصين، ونهوضاً بهمة المستفيدين، وتقديمه في صورة تتيح الإفادة منه في يسر وسهولة.

وجعلت عملي في هذا المخطوط على قسمين:

القسم الأول: القسم الدراسي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول، اسمه، ومولده، ونشأته.

المطلب الثاني: مكانته.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (المخطوط)، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: سبب التأليف.

المطلب الثالث: وصف المخطوط، ومكان وجوده.

المطلب الرابع: موضوع المخطوط، وقيمته العلمية.

القسم الثاني: النص المحقق.

منهج التحقيق:

اتبعت في تحقيق هذا المخطوط (الكتاب) المنهج الآتي:

- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع بيان أرقامها وعزوها إلى سورها.
- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخريجه منهما، وإذا كان في غيرهما أخرجه من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر أقوال أهل العلم فيه والحكم عليه.
- تخريج الآثار الواردة في النص.
- الاعتماد في التحقيق على النسخة الفريدة التي سيأتي الكلام عنها.
- توثيق الأقوال والآراء المنسوبة إلى القائلين بها من مؤلفاتهم، أو من المصادر المعتمدة.
- ضبط الكلمات المشكلة والغريبة من مصادرها المعتبرة.
- شرح المفردات اللغوية الغريبة.
- التعليق بذكر ما يستدعيه المقام من مزيد بيان، أو إضافة مناسبة، تخدم المعنى وتوضحه في النص المحقق.
- التعريف بالأعلام غير المشهورين.
- كتابة النص حسب قواعد الإملاء والرسم المتعارف عليها في الوقت المعاصر.

هذا، وقد سرت على هذا المنهج من أجل إخراج النص كما أراده

المؤلف، إخرجاً صحيحاً سليماً من الأخطاء اللغوية والإملائية، سائلاً المولى – عز وجل – أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وفي خدمة كتابه، وسنة نبيه محمد ^ .

والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

قســـــم الدراســـــة

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ومولده، ونشأته.

هو محمد بن محمد اللبان الشافعي الإسكندري، ولد سنة (١٢٥٤)هـ في مدينة الإسكندرية، وبها نشأ، وأخذ مناهج الجد والعمل إلى أن بلغ العمر منتهاه.

المطلب الثاني: مكانته:

اشتغل بالعلم منذ نشأته، وحفظ القرآن الكريم، وتعلم العلوم الدينية والعربية، ثم عُيِّن في مسجد إبراهيم باشا، وكان من المشتغلين بالعلم، شريف النفس، ورعاً عفيفاً أديباً طريفاً ناظماً ناشراً.

المطلب الثالث: مؤلفاته:

نسبت إليه كتب التراجم طائفة من الكتب التي قام بتأليفها، منها:

١ – باقة الريحان فيما يتعلق بليلة النصف من شعبان، فرغ من تأليفها في الخامس من شعبان (١٢٨٦)هـ (مطبوع)، ويقع في (١٣) ورقة من المقاس الصغير، المطبعة العامة الشرفية ١٣٠٢هـ - ١٨٨٤م.

٢ – العقد الثمين في بيان: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) وهو موضوع تحقيق كتابنا هذا[١].

---

(١) ينظر: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية، لزكي محمد مجاهد ١/٣٩٧، وفهرس =

٣ – نظم متن التهذيب في المنطق مع غاية التهذيب. لم أقف عليه.
٤ – ديوان خطب (لم يتم)، ولم أقف عليه[١].

المطلب الرابع: وفاته:

كانت وفاته – رحمه الله – في يوم الأربعاء الحادي والعشرين من صفر، سنة (١٣٠١)هـ عن سبع وأربعين سنة، ودفن في مقبرة عامود السواري بالإسكندرية[٢].

= مؤسسة آل البيت ٢/ ٨١٥، وفهرس مصنفات تفسير القرآن الكريم ٢/ ٩٨٢، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٦٦٨، ومقدمة باقة الريحان (ص ١).

(١) ينظر في ذكر هذين الكتابين للمؤلف: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي محمد مجاهد ١/ ٣٩٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٦٦٨، ومقدمة باقة الريحان (ص١).

(٢) ينظر للزيادة في ترجمة المؤلف والتعريف به: مقدمة باقة الريحان (ص ١)، والأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي محمد مجاهد ١/ ٣٩٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٦٦٨.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (المخطوط)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه.

كتب في صفحة العنوان: «هذا العقد الثمين في بيان وإذ أخذ الله ميثاق النبيين. تأليف العالم العلامة، والبحر الفهامة، شيخنا الشيخ محمد اللبان الشافعي».

وهذا العنوان صرح به المؤلف في مقدمة كتابه هذا، كما سيأتي في سبب تأليفه، كما أنه مدون على غلاف نسخة المخطوط - كما تقدم - في صفحة العنوان.

وذكره - أيضاً - بهذا العنوان عدد ممن ترجم للمؤلف[(١)] - رحمه الله -.

وأما نسبة الكتاب (المخطوط) إلى المؤلف فلا شك أن هذا المخطوط من تأليف محمد اللبان الشافعي - رحمه الله - لعدة أمور منها:

١ - التصريح باسم المؤلف على صفحة العنوان، بعد ذكر اسم المخطوط مباشرة.

٢ - أن هذا الكتاب نسبه إليه عدد ممن ترجم للمؤلف، وممن كتب في معاجم المؤلفين، وفهارس مصنفات كتب التفسير[(٢)].

---

(١) ينظر: مقدمة باقة الريحان (ص ١)، والأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي محمد مجاهد ١/ ٣٩٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٦٦٨.

(٢) ينظر: فهرس مؤسسة آل البيت (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢/ ٨١٥، وفهرس مصنفات =

المطلب الثاني: سبب التأليف:

سبب تأليف هذا المخطوط هو ما صرح به المؤلف – رحمه الله – في مقدمة كتابه حيث قال:

« فإني كنت قرأت مرة مولد البشير النذير، للعارف بربه سيدي أحمد الدردير، ثم عاودت قراءته مرة أخرى.......، وكان في هذا ...... إشارة إلى آية] k l m n o Z، وكنت أحتاج إلى مراجعة بعض التفاسير لما أنَّه لم يستوف الكلام عليها مَنْ كَتَب عليه من المحشِّين، فأحببتُ أن أجمع مما اطلعت عليه من التفاسير، وما عثرتُ عليه من الكتب والتقارير، عرائسَ مخدَّرة، وحُللاً مُحبَّرة، وسمَّيتها بالعقد الثمين في بيان] k l m n o Z، ومع مُعاناة الأَيْنِ في تحريرها، ومُداناة الحَيْن في تحبيرها، لم أخْلُ من بغيض جاهل، أو حسودٍ مُتجاهل، يقول إذا عثرَ على أنيقِ ما جمعته، وبديعِ ما اخترعتُه: قد جمع فما أجاد، وقال فما أفاد، فأنْشِدُهُ بيتاً بَرَّد الغليل، وشفى العليل:

وكَمْ عائبٍ لَيْلَى ولم يَرَ وجْهَهَا

فقال له الحِرْمَانُ حَسْبُكَ يا فتى

والله المسؤول، أن يُتمِّم لنا المأمول، إنه سميع بصير، وبعباده لطيف خبير »[1].

= تفسير القرآن الكريم (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف) ٢/ ٩٨٢.

(١) ينظر: المخطوط (ق [٢أ، ٢ب]، كما سيأتي بيانه – إن شاء الله – في قسم التحقيق.

المطلب الثالث: وصف المخطوط، ومكان وجوده.

بعد البحث والنظر لم أجد إلا نسخة واحدة فريدة لهذا المخطوط، وقد كتبت بخط نسخي واضح ومعتاد، وقد نص الناسخ في آخر المخطوط على أنه تم نسخها في ستة عشر ربيع الأول سنة (١٢٧٩)هـ على يد كاتبها الفقير محمد أحمد أبو حجر.

وهذه النسخة تقع في (١٠) ورقات، وكل ورقة تشتمل على وجهين، وعدد الأسطر (٢١) سطراً، والمقاس ٢٥ × ١٧سم، وبعض العناوين مكتوب بالحمرة.

وتوجد هذه النسخة في المكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم المخطوطات، تحت الرقم الآتي:

١٥٣/٢ [٦٣٠] – ١٠ و – ١٢٧٩هـ.

المطلب الرابع: موضوع المخطوط، وقيمته العلمية.

موضوع البحث في هذا المخطوط عن بيان قوله تعالى:] k l m n o Z [سورة آل عمران: ٨١، ٨٢].

وهي أول رسالة للمؤلف محمد اللبان – حسب الاطلاع – تخرج في التفسير، فأحببت أن يُعرف المؤلف، ويعرف – أيضاً – منهجه في التفسير ولو من خلال هذه الرسالة التفسيرية.

وقد أكثر اللبان النقل عن عدد من المصادر في التفسير وعلوم القرآن

الكريم، واللغة العربية، والبلاغة، فكانت معيناً في البحث على تحصيل الفائدة العلمية بالرجوع إلى تلك المصادر القيمة.

ومن ذلك على سبيل المثال: تفسير ابن جرير الطبري، ومعالم التنزيل للبغوي، والكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للرازي، وأنوار التنزيل للبيضاوي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، وجملة من حواشي اللغة العربية، مثل: حاشية الصبان، وحاشية الأشموني، وحاشية الأمير، بالإضافة إلى عدد من كتب اللغة والبلاغة والبيان وغير ذلك.

وقد تعرض في هذا المخطوط – أيضاً – إلى أقوال المفسرين، وذكر المكي والمدني، وترتيب السور والآيات، والقراءات القرآنية، وذلك من خلال تفسيره لهذه الآيات القرآنية، وبيان النكات المتعلقة بأساليب القرآن الكريم المنيفة، كما نص على ذلك المؤلف في مقدمة المخطوط.

وسيتضح ذلك جلياً من خلال النظر في النص المحقق – إن شاءالله – والله المستعان.

القسم الثاني
النـــــص المحقـــــق

/ [٢أ] بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه نستعين .

أحمدك يا من كشف لأوليائه وجوهَ التّحقيق، فما احتاجوا بَعْدُ إلى كَشَّاف، وأَرْشَفَهُمْ من بحر فُيُوضه اللَّدُنِّيَّة فاستغنوا عن النَّهْر غِبَّ ذلك الارْتِشَاف[١]، وأصلّي وأسلّم على من تُلِيَتْ عليه الآياتُ والذِّكْرُ الحكيم، سيّدِنا محمّدٍ المخصوصِ بجوامع الكَلِمِ ذي النَّبَإِ العظيم، وعلى آله وأصحابه ما فُسِّرَ كتاب، وأُمِيطَ عن عَرُوسِ معنىً جِلْبَاب.

وبعد :

فإنّي كنت قرأتُ مرّةً مولد البشير النّذير، للعارف بربِّه سيّدي أحمد الدَّرْدِير[٢]، ثمّ عاودتُ قراءتَه مرّةً أخرى بإشارة شَقِيقِ النُّعْمان، وعَضُدِ سُرَّتَيْ جُرْجَان[٣]

---

(١) في قوله: «أحمدك يا من كشف لأوليائه وجوه التحقيق، فما احتاجوا بعدُ إلى كشاف، وأرشفهم من بحر فيوضه اللدنية فاستغنوا عن النهر غبّ ذلك الارتشاف...».
في هاتين العبارتين لا يستقيم الكلام بهذا الإطلاق؛ لأن فيه إشارة إلى مذهب المتصوفة الغلاة، ففيه دعوى الكشف الذي يزعمون فيه الاستغناء عما جاء عن طريق النبوة والرسالة، وادعاء العلم اللدنّي. أي: استمداد العلم من الله مباشرة دون الحاجة إلى الأخذ عن النبي ^ ، وما جاء عن طريق الوحي.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي، الأزهري، الشهير بالدردير، أبو البركات، فقيه، مشارك في بعض العلوم، من صعيد مصر، من تصانيفه: الشرح الكبير على مختصر خليل، رسالة في متشابهات القرآن، وغيرها، توفي بالقاهرة سنة (١٢٠١)هـ. ينظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ١/٢٤٢، وعجائب الآثار للجبرتي ٢/١٤٧.

(٣) جُرجَان: بالضم وآخره نون، مدينة مشهورة عظيمة، بين طبرستان وخراسان، وقيل: إن أول =

وتَفْتَازَان[١]، قُطْب مدار التّحقيق، ومَطْلَع شمس التّدقيق، أستاذ الأستاذين، شيخنا الشّيخ مصطفى عابدين[٢]، وكان في هذا المولد إشارةٌ إلى آية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّين﴾[٣]، وكنت أحتاج إلى مراجعة بعض التّفاسير لما أنّه لم يستوف الكلام عليها مَنْ كَتَبَ عليه من المُحَشِّين، فأحببتُ أن أجمع ممّا اطّلعتُ عليه من التّفاسير، وما عثرتُ عليه من الكتب والتَّقارير، عَرَائِسَ مُخَدَّرَة، وحُلَلاً مُحَبَّرَة، وسمّيتها بالعِقْد الثّمين في بيان: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّين﴾، ومع مُعاناة الأَيْنِ[٤] في تَحْريرها، ومُداناة الحَيْنِ[٥] في تَحْبيرها، لم أَخْلُ من بغيض جاهل، أو حَسُودٍ مُتَجاهل، يقول إذا عَثَرَ على أَنِيقِ ما جمعتُه، وبديعِ ما اخترعتُه: قد جمع فما أجاد، وقال فما أفاد، فأُنْشِدُهُ بَيْتًا[٦] بَرَّدَ الغَلِيل، وشَفَى العَلِيل :

= من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، وقد خرج منها خلق كثير من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٣/ ٤٢.

(١) تَفْتَازان: بعد الفاء الساكنة تاء أخرى، وألف وزاي، قرية كبيرة جهة خراسان، وقد خرج منها خلق كثير من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٤٤٧.

(٢) بحثت عن ترجمته فلم أقف عليها في مظانها؛ ولعل ذلك بسبب عدم ذكر مشايخ المؤلف عند من ترجم له.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٤) الأَيْن: الإعياء والتعب، آن يئين أيْناً، ينظر: تهذيب اللغة، مادة (أين) ١٥/ ٥٥٠، والصحاح ٥/ ٢٠٧٦، ولسان العرب ١٣/ ٤٤.

(٥) قال في القاموس: الحِين بالكسر: الدهر...، والحَيْنُ: الهلاك. ينظر: القاموس المحيط (ص١١٩٢).

(٦) بحثت عن البيت فلم أقف على قائله، وقد ذكره ابن عجيبة الحسيني في كتابه: الفتوحات الإلهية (ص ١٨)، والعبارة فيه: فقال له الحرمان حسبك ما فاتا.

وكَمْ عَائِبٍ لَيْلَى ولم يَرَ وَجْهَـهَا

/ [٢ب] فقال له الحِرْمَانُ حَسْبُكَ يا فَتَى

والله المسؤُول، أن يُتَمِّمَ لنا المأمُول، إنّه سميع بصير، وبعباده لطيف خبير.

قـال الله ـ وهـو أصـدق القـائلين ـ: ﴿وَإِذْ أَخَـذَ اللهُ﴾ إلى قولـه: ﴿الفَاسِقُونَ﴾[١] :

الكلام على القرآن من حَيْثُ تفسيرُه وبيانُ النّكاتِ المتعلّقةِ بأساليبه المنيفة، وتراكيبه الشّريفة، على الوجه الأكمل ممّا ليس في طَوْقِ البشر، وربّما أَوْجَبَ التَّعَرُّضُ لذلك طُولاً لا مزيدَ عليه؛ فقد قال عليّ رضي الله عنه: « لو شئتُ أن أُوقِرَ سبعين بعيرًا من تفسير سورة الفاتحة لفعلتُ »[٢].

وأُوقِرَ : بضمّ الهمزة وسكون الواو بعدها وكسر القاف، معناه أَحْمِل[٣]، ولكن ما لا يُدْرَكُ كلُّه لا يُتْرَكُ كلُّه؛ فَلنَتَعَرَّضْ لبعض ذلك بحسب ما يفتح الله به ويرشد إليه فنقول :

---

(١) y x w v u t s r q p o n m l k [z { | } ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ ´ µ ¶ ¸ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ Z سورة آل عمران، الآيتان: ٨١، ٨٢.

(٢) ينظر: مقدمة البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ /١٠١، والعبارة فيه: «لو أردت أن أُملي وِقْر بعير على الفاتحة لفعلت».

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (وقر) ٩ /٢٧٩، ومقاييس اللغة ٦ /١٣٢، ولسان العرب ٥ /٢٨٩.

هذه الآية بل جميع السُّورة التي هي آلُ عِمْرَانَ مَدَنِيَّةٌ[١].

قال في الإتقان: « وللنّاس في المكِّيِّ والمَدَنِيِّ اصطلاحاتٌ ثلاثةٌ:

أشهرها: أنّ المكِّيَّ ما نزل قبل الهجرة، والمدنيّ ما نزل بعدها، سواء نـزل بالمدينة أو بمكّة، عام الفتح أو حجّة الوداع، أو في سفر من الأَسْفار.

ثانيها: أنّ المكِّيَّ ما نزل بمكّة ولو بعد الهجرة، والمدنيّ ما نزل بالمدينة.

وعلى هذا تَثْبُتُ الواسطة[٢]؛ فما نـزل في الأَسْـفار لا يقـال لـه مكّـيٌّ ولا مدنيٌّ.

ثالثها: أنّ المكّيّ ما وقع خطابا لأهل مكّة، والمدنيّ ما وقع خطابـا لأهـل المدينة »[٣] اهـ.

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العزيز (تفسير عبدالرزاق) ١/ ١٢٣، والوسيط للواحدي ١/ ٤١١، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٣٩٦، وقال: « هذه السورة مدنية بإجماع فيما علمت »، ونقل الإجماع –أيضاً– القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٥، والبقاعي في مصاعد النظر ٢/ ٦٤. وينظر للزيادة: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢٨٠، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٥١.

(٢) لعل المراد، أي: يوجد قسم ثالث لا يوصف بأنه مكي أو مدني. (مكي ما نزل بمكة، مدني ما نزل بالمدينة، ليس بمكي ولا مدني ما نزل بالأسفار). ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/ ١٩٦.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٤٥، ٤٦، وقد أورده –أيضاً– الزركشي في البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٧٣، ٢٧٤.

وخلاصة القول في هذه المسألة (اصطلاح المكي والمدني):

أن للعلماء في تعيين المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات بني كل واحد منها على اعتبار خاص:

الأول: اعتبار مكان النزول، فالمكي ما نزل بمكة وما جاورها كمنى، وعرفات، والحديبية، ولو كان ذلك بعد الهجرة.

=

= والمدني: ما نزل بالمدينة وما جاورها كأحد، وقباء، وسلع.
وقد اعترض على هذا الاصطلاح بأنه غير حاصر، ولا مطرد، فهناك من القرآن الكريم ما نزل في غير مكة والمدينة كالذي نزل عليه في أسفاره وغزواته ^ .
الثاني: اعتبار المخاطب، فالمكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة. فما كان في القرآن الكريم:] l m Z فهو مكي، وما كان في القرآن الكريم:] 3 4 5 Z فهو مدني.
وقد اعترض عليه بأنه غير ضابط ولا حاصر، وأنه غير مطرد، فهناك آيات كثيرة في القرآن الكريم لم تفتتح بأحد الخطابين؛ وأن هذا الضابط لا يطرد، فسورة البقرة مدنية، وفيها:] l m n o p q r s t u v Z [سورة البقرة: ٢١]، وقوله تعالى:] **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ** Z [سورة البقرة: ١٦٨]، وسورة النساء مدنية وأولها:] ! " # $ Z [سورة النساء: ١].
وسورة الحج مكية، وفيها:] e f g h i j k Z [سورة الحج: ٧٧]، والقرآن الكريم هو خطاب الله تعالى للخلق أجمعين.
الثالث: اعتبار زمن النزول، فالمكي ما نزل قبل الهجرة، وإن كان بغير مكة، والمدني ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بغير المدينة.
وهذا الاصطلاح الثالث في التفريق بين المكي والمدني المبني على اعتبار الزمان هو الاصطلاح الأشهر، والذي عليه جمهور العلماء، وهو أولى من الاعتبارين السابقين؛ وذلك لحصره، وضبطه، واطراده، فلا يخرج عنه شيء من آيات وسور القرآن الكريم، بخلاف الاصطلاحين والاعتبارين السابقين، والله تعالى أعلم.
ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٢٧٣، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٤٦، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/١٩٥، والمدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (ص ٢٢١)، ومباحث في علوم القرآن للقطان (ص ٤٥)، والمكي والمدني في القرآن الكريم للأستاذ الدكتور: محمد بن عبدالرحمن الشايع (ص ٧)، والمكي والمدني في القرآن الكريم لعبدالرزاق حسين أحمد ١/٤٢.

والصّحيح أنّ ترتيب السُّوَرِ والآياتِ على هذا الوجه المعروف والنّظام المألوف تَوْقِيفيٌّ.

وأمّا ما كان في بعض مصاحف الصّحابة كابن مسعودٍ / [٣أ] من تقديم بعض السُّوَر على بعض ونحوه فإنّما هو لعدم علمه بنسخ ترتيب مصحفه بهذا التّرتيب[١].

(١) تعددت أقوال أهل العلم في حكم ترتيب سور القرآن الكريم:

قال بعضهم: إن ترتيب السور القرآنية توقيفي من النبي ^ ، وممن قال به النحاس، وابن الأنباري، والكرماني وغيرهم.

وقال بعضهم: إنه اجتهادي من الصحابة – رضي الله عنهم – وقد نسب هذا القول إلى جمهور أهل العلم.

وقال بعضهم: إن ترتيب بعض سور القرآن الكريم توقيفي، والبعض الآخر اجتهادي من الصحابة – رضي الله عنهم -.

وقال آخرون: إن الخلاف بين أهل العلم في ذلك لفظي، وليس خلافاً جوهرياً. كما ورد ذلك عن ابن الزبير الغرناطي، والزركشي في النوع الرابع عشر (معرفة تقسيمه بحسب سوره، وترتيب السور والآيات).

والصواب – والعلم عند الله تعالى – القول بتوقيف ترتيب سور القرآن الكريم عن النبي ^ ، فقد دلت النصوص على ترتيب سور القرآن الكريم، وأجمع الصحابة – رضي الله عنهم – على ترتيب مصحف عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ولم يخالف في ذلك أحد منهم – رضي الله عنهم – وما ذكر من اختلاف مصاحف بعض الصحابة قد يكون قبل علمهم بالتوقيف؛ فلما بلغهم ذلك رجعوا عن ترتيب مصاحفهم، ووافقوا ترتيب مصحف عثمان – رضي الله عنه -.

ينظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس ٢ /٤٠٠، البرهان في ترتيب سور القرآن لابن الزبير الغرناطي (ص ١٨٢)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١ /٣٥٤، والإتقان في علوم القرآن ٢ /٣٧٧، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١ /٣٥٤، ومقدمتان في علوم القرآن (ص ٦٢)، والمدخل لدارسة القرآن الكريم لأبي شهبة (ص ٢٨٥)، ومدخل إلى علوم القرآن والتفسير، للدكتور فاروق حمادة (ص ١١٥).

والمناسبة بين هذه الآية والتي قبلها[١]:

لزومُ مضمون الأولى وهو عدم الأمر باتّخاذ الملائكة والنّبيّين أربابا لمضمون الثّانية الذي هو أَخْذُ الله الميثاقَ على النّبيّين بالإيمان بالرّسول الذي يجيئهم مصدّقا لما معهم من الكتاب والحكمة.

ووجه اللّزوم:

أنّ الله تعالى لم ينزل كتابا ولم يرسل رسولا إلاّ بالتّوحيد، ويلزم من أخذ الميثاق بما ذكر الأمر به أي بالتّوحيد، وهو يقتضي عدم الأمر بخلافه بل النّهي عنه.

فإن قلتَ: حينئذ كان الواجبُ تقديم الثّانية على الأولى؛ لأنّ الملزوم مُقَدَّمٌ طَبْعًا فيقدّم وَضْعًا.

قلتُ:

نعم، لكن لمّا كانت هذه كالدّليل لتلك فكأنّه قيل: انتفى الأمر باتّخاذ إلخ[٢] بدليل أخذ الميثاق المذكور، حَسُنَ تأخيرُها عنها[٣].

﴿وَإِذْ﴾ :

---

(١) وهي قوله تعالى: Z i hgf e d b a ` _ ^] \ [[سورة آل عمران: ٨٠].

(٢) لعل مقصوده ما ورد في العبارة أعلاه (باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً) والله أعلم.

(٣) ينظر للزيادة في المناسبة بين هذه الآية والتي قبلها:
التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للرازي (٢٧٣/٨، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ١١٩/٢، وتناسق الدرر في تناسب السور للسيوطي (ص٧١).

قال البيضاوي[(١)] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[(٢)] ما نصّه:

« **وإذ** : ظَرْفٌ وُضِعَ لزمان نسبةٍ ماضيةٍ وقع فيه أخرى، كما وضع (إذا) لزمان نسبةٍ مستقبلة يقع فيه أخرى؛ ولذلك يجب إضافتهما إلى الجمل كحيث في المكان، وبنيتْ تشبيها بالموصولات، واستعملت للتّعليل والمجازاة » [(٣)].

وقوله: « لزمان نسبة » المراد بها ما تضمّنته الجملة المضاف إليها.

وقوله: « أخرى » أي نسبة أخرى.

والمراد بها ما تضمّنه العاملُ في « إذ ».

والمراد النّسبة ولو باعتبار التّأويل ليصدق بها إذا كان العاملُ / [٣ب] مُفْرَدًا مُؤَوَّلاً بالجملة كما سيأتي.

وقوله: « والمجازاة »[(٤)] لعلّ المراد به ما ذكره في « المغني » [(٥)] مقابلا

---

(١) هو أبو الخير قاضي القضاة، عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير، ولي قضاء القضاة بشيراز، وله مصنفات عديدة منها: التفسير، والمنهاج، والطوالع، توفي سنة (٦٨٥)هـ. ينظر: طبقات الشافعية ٨/١٥٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٤٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٧/٦٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٩٧، والعبارة فيه: « وبُنيتَا »، « تشبيهاً لهما »، « واسْتُعْملتا ».

(٤) (المجازاة) في المخطوطة (المجاز)، ونسخ تفسير البيضاوي متفقة على أنها (والمجازاة).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١٣).

والعبارة فيه: « أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو:] G H I Z [سورة الزلزلة: ٤] والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب] ; < = Z [سورة الكهف: =

للمعنيين السّابقين من أنّها تستعمل في المستقبل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ على حَدِّ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾، وهذا على رأي الجمهور وغيرهم بجعلها حقيقة.

ثمّ ذكر أعني البيضاوي[1] أنّ محلّهما النَّصْبُ على الظّرفيّة لزوما مُعَلِّلاً ذلك بأنّهما من الظّروف الغير المتصرّفة.

قال: « وأمّا قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾[2] ونحوه فعلى تأويل: اذْكُر الحادثَ إذ كان كذا، فحُذف الحادثُ وأقيم الظَّرْفُ مقامَه »[3].

وفي « المغني »: « أن ظرفيّة (إذ) غالبة لا لازمة وأنّها تقع مفعولا به »[4].

قال: « والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التّنزيل أن تكون

= ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: [c d e f g h i Z سورة غافر: ٧٠، ٧١]، فإن [d Z مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في (إذْ)؛ فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا) ».

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٩٧.

والعبارة فيه: « ومحلهما النصب أبداً بالظرفية »، فإنهما من الظروف الغير المتصرفة... ».

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢١.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٩٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١١).

والعبارة فيه: « أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو: [w x y z { | } Z [سورة التوبة: ٤٠]، وأن تكون مفعولاً به نحو: [{ | } ~ فَكَثَّرَكُمْ Z [سورة الأعراف: ٨٦] ».

مفعولا به بتقدير اذْكُر » اهـ[١].

وسرد آياتٍ أمثلةً لذلك[٢].

وفيه - أيضا - أنّ إذ في نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَـذَتْ﴾ ممّـا وقع فيه المفعولُ قبل (إذ) بدلا من المفعول به[٣].

ثمّ قال بعد ذلك بيسير: « وزعم الجمهور أنّ إذ لا تقع إلاّ ظَرْفًا أو مضافا إليها »[٤] اهـ.

ولم يَنْقُلْ عن أحدٍ قَوْلاً بعدم تصرّفها ولا بلزومها النَّصْبَ عـلى الظّرفيّـة، نعم جعلها مفعولا به بـ: اذكُرْ محذوفا يقتضي أنّ المأمور به ذِكْرُ الوقت كما صرّح

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١١).

(٢) وهي قوله تعالى:] ! " # $ Z [سورة البقرة: ٣٠]، وقوله تعالى:] v w x Z [سورة البقرة: ٣٤]، وقوله تعالى:] 5 6 7 8 Z [سورة البقرة: ٥٠]، ونحوها من الآيات القرآنية.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١١، ١١٢).

والعبارة فيه « أن تكون بدلاً من المفعول، نحو] C D E F G H Z [سورة مريم: ١٦]، (فإذْ): بدل اشتمال من مريم، على حد البدل في] > ? @ A B C Z [سورة البقرة: ٢١٧].

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١٢).

والعبارة فيه: « وزعم الجمهور أن « إذْ » لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو] { | } ~ Z [سورة الأعراف: ٨٦]، ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذْ كنتم قليلاً، وفي نحو:] G H Z [سورة مريم: ١٦]، ظرف إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في] H I J K L M N Z [سورة آل عمران: ١٠٣].

به بعد ذلك، ولا معنى له بل المأمور بذِكْرِهِ إنّما هو الواقع فيه، إلاّ أن يرتكب مجازا بالحذف، أي: اذكُرْ مظروفا أو مرسلا علاقته المجاورة أو الحاليّة / [٤أ] والمحليّة المعنويّين.

فتحصّل أنّ « إذ » هنا في محلّ نَصْبٍ على الظّرفيّة أو على المفعوليّة:

الأوّل: بتقدير : اذكُر الحادث في وقت إذ أخذ الله.

والثّاني: على تقدير : اذكُر الوقت الذي أخذ الله فيه على المجاز السّابق.

ونقل البيضاوي عن بعضهم جواز زيادتها في مثل هذا الموضع، ولا يجوز جَعْلُها ظَرْفًا لـ : « اذكر »[١].

قال في « المغني » : « وبعض المُعْربين يقول في ذلك: إنّه ظَرْفٌ لـ: " اذكر " محذوفا، وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ الأَمْرَ بالذِّكْر في ذلك الوقت، مع أنّ الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلّفين منّا » اهـ[٢].

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٩٧، حكاه عن معمر بن المثنى (أبو عبيدة). وتبعه في ذلك ابن قتيبة، قال ابن هشام: « وليس هذا القول بشيء» . ينظر: مغني اللبيب (ص ١١٦)، وقال المرادي: « مذهبهما في ذلك ضعيف. وكانا يضعَّفان في علم النحو» . ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص ١٩٢).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص ١١١)، وتتمة الكلام: « وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه» .
وخلاصة أقوال أهل العلم في استعمالات (أوجه) « إذْ» على النحو الآتي ذكره:
إذْ، لفظ مشترك؛ يكون اسماً، وحرفاً. وجملة أقسامه ستة:
القسم الأول: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات:
أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو:] w x y z { | } Z [سورة التوبة: ٤٠].

=

= الثاني: أن تكون مفعولاً بـه، نحـو:] } | { ~ فَكَثَّرَكُمْ Z [سـورة الأعراف: ٨٦].

الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو:] C D E F G H Z [سورة مريم: ١٦]، فإذ: بدل اشتمال من مريم.

الرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو «يومئذٍ، وحينئذٍ»، أو غير صالح له، نحو قوله تعالى:] بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا Z [سورة آل عمران: ٨].

واعلم أن «إذْ» تضاف إلى الجملتين: الاسمية، والفعلية. ولا تضاف إلى جملة شرطية، إلا في الضرورة. ويقبح أن يليها اسم، بعده فعل ماض، نحو: كان ذلك إذ زيد قام؛ لما فيه من الفصل بين المتناسبين، ولذلك حسن: إذ زيدٌ يقوم.

القسم الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو:] G H I Z [سورة الزلزلة: ٤].

القسم الثالث: أن تكون للتعليل نحو:] V W X Y Z [\ ] ^ Z [سورة الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا.

القسم الرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بينا» أو «بينما».

القسم الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها ولا تكون كذلك إلا مقرونة بـ «ما»؛ لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها.

القسم السادس: أن تكون زائدة. ذهب إلى ذلك أبو عبيدة، وابن قتيبة، وجعلا من ذلك قوله تعالى:] ! " # $ Z [سورة البقرة: ٣٠]، وهذا مذهب ضعيف –كما تقدم -.

القسم السابع: أن تكون بمعنى «قد». وجعل «إذ» في قوله تعالى:] ! " # Z بمعنى «قد»، وليس هذا القول بشيء، قاله المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني (ص١٩٢).

قال ابن هشام في مغني اللبيب (ص ١١٥، ١١٦) بعد أن ذكر الأوجه الأربعة الأولى – المتقدمة -: «وذكر لـ «إذ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيد، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات منها:] ! " # $ Z [سورة البقرة: ٣٠].

=

ثمّ الخطاب في « اذكر » للنّبيّ ﷺ، أي: اذكر يا محمّد فيما نقصّه « إذ أخذ ».

وقدّره الطّبري[1]: « اذكروا » خطابا لأهل الكتاب أي: اذكروا يا أهل الكتاب إذ أخذ، أي تذكّروه أو ليذكره بعضكم لبعضٍ[2].

والميثاق: العهد.

والمراد بأخذه: قبوله أو الاستيثاق به.

وقال الإمام فخر الدّين الرّازي[3]: « يحتمل أن يكون هذا الميثاق ما قرّر في عقولهم من الدّلائل الدّالّة على أنّ الانقياد لله واجبٌ، فإذا جاء رسولٌ

= والثاني: التحقيق كـ « قد » وحملت عليه لآية، وليس القولان بشيء ».

ينظر للزيادة في أوجه (إذْ): رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ص ١٤٩)، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص ١٨٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص ١١١)، والبرهان في علوم القرآن ٤ / ١٨٤، في الكلام على المفردات من الأدوات، والإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٠١٦، في معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسر.

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الإمام الحافظ، أحد أئمة العلماء، وأحد المجتهدين، له اختيارات فقهية، وتفرد في مسائل حفظت عنه، وله مصنفات تدل على سعة علمه، وغزارة فضله، منها: تاريخ الأمم والملوك، وجامع البيان، وغيرها من المؤلفات، توفي سنة (٣١٠)هـ. ينظر: تاريخ بغداد ٢ /١٦٢، ووفيات الأعيان ٤ /١٩١، وتذكرة الحفاظ ٢ /٧١٠، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٨٢).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري ٥ /٥٣٥.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الرازي الشافعي الفقيه المتكلم، يلقب بفخر الدين، اشتهر بعلم الكلام، وقد ندم في آخر عمره على الدخول فيه، من مؤلفاته: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، والمحصول، وغيرها من المؤلفات، توفي سنة (٦٠٦)هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٤ /٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢١ /٥٠٠، وطبقات المفسرين للداودي ١ /٢١٥.

وظهرت المعجزات الدّالّة على صدقه، فإذا أخبرهم بعد ذلك أنّ الله أمر الخلق بالإيمان به عرفوا عند ذلك وجوب تقرير هذا الدّليل في عقولهم، فهذا هو المراد بالميثاق » اهـ[١].

وانظر ما المراد بأخذ الله له على هذا.

ويمكن أن يكون مجازا مُرْسَلاً عن الإعطاء، علاقتُه الضِّدِّيَّة.

/ [٤ب] فإن قلتَ : ينافي تفسير الميثاق بالعهد قوله تعالى: ﴿الذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ الله مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾، فإنّه يقتضي تغايرهما ضرورة مغايرة الشّيء لما بعده؟

قلتُ :

لا منافاة فقد قال الزّمخشري[٢] في تفسير هذه الآية ما نصُّه :

« والضّمير في ميثاقه للعهد وهو ما وَثَّقُوا به عَهْدَ الله من قبوله وإلزامه أنفسهم، ويجوز أن يكون بمعنى تَوْثِقَتِهِ، كما أنّ الميعاد والميلاد بمعنى الوعد والولادة، ويجوز أن يرجع الضّمير إلى الله أي من بعد تَوْثِقَتِهِ عليهم، أو من بعد ما وَثَّقَ به عَهْدَهُ من آياته وكتبه وإنذار رسله » اهـ[٣].

ثمّ إنّ قوله: ﴿مِيثَاقَ النَّبِيِّين﴾ :

---

(١) ينظر: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ٨/ ٢٧٨.

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، جاور مكة المكرمة مدة طويلة فلقب بجارالله، من كبار المعتزلة، بارع في اللغة العربية، والأدب والبلاغة، له مؤلفات كثيرة منها: الكشاف، والمفصل، وأساس البلاغة، توفي سنة (٥٣٨)هـ.

ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٠٤، ١٠٥).

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ١٢٠.

قيل : هو على ظاهره من الإضافة إلى المُوثَقِ عليه، والمعنى أنّ الأنبياء مأخوذٌ عليهم الميثاق بما سيأتي.

واتّفق القائلون بهذا على أخذ الميثاق على أممهم أيضا.

واختلفوا في دخوله في الآية :

فقال بعضهم : إنّه غير داخل في الآية بل معلومٌ بالأولى، وإلى هذا أشار البيضاوي بقوله: « وإذا كان هذا حكم الأنبياء كان الأمم به أولى » اهـ[1].

وقال بعضهم : إنّه داخل فيها، غاية الأمر أنّها من باب: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ﴾[2]، وإلى هذا أشار البيضاوي بقوله: « وقيل: إنّه تعالى أخذ الميثاق من النّبيّين وأممهم، واستغنى بذِكْرِهِمْ عن ذِكْرِ الأمم » اهـ[3].

وقيل : إضافة الميثاق إلى النّبيّين من الإضافة إلى الموثِق لا إلى الموثَق عليه، والمعنى: وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء / [٥أ] على أممهم. اهـ كشّاف[4]، وهو في البيضاوي[5] أيضا.

أي فالأمم هم المأخوذُ عليهم دون الأنبياء.

وقيل : المراد ميثاق أولاد النّبيّين وهم بنو إسرائيل، على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالمأخوذ عليهم على هذا بنو إسرائيل خاصّةً.

وقيل : المراد بالنّبيّين أهل الكتاب، وسمّاهم نبيّين تهكّما بهم لأنّهم كانوا

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٥٢٩.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨١.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٥٢٩.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٣٧٩.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/ ٥٢٩.

يقولون: نحن أولى بالنّبوّة من محمّد؛ لأنّا أهلُ الكتاب ومنّا كان النّبيّون[١].

ويدلّ عليه قراءة أبيٍّ وابن مسعود[٢]: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ**﴾، وأخذ الميثاق على هذا كان على أهل الكتاب الذين منهم بنو إسرائيل.

فإن قلتَ:

لم أسند الفعل إلى لفظ الجلالة وهو من قبيل الغائب ولم يسند إلى ضمير المتكلّم مع أنّ المقام له؟

قلتُ:

إنّما أسند إليه تعظيما للآخذ لدلالة هذا اللّفظ على الذّات الموصوفة بجميع الكمالات، وإدخالا للرّوع في ضمير السّامعين بأنّه الله القاهر المنتقم ممّن خالفه بنقض عهده[٣].

---

(١) قال السمين الحلبي بعد ذكره لهذا القول عن الزمخشري: «وهذا الذي قاله بعيد جداً، كيف يسميهم أنبياء تهكماً بهم، ولم يكن ثمَّ قرينة تبين ذلك؟». ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٨٤. وسيأتي المزيد من البيان في ذكر أقوال أهل العلم في المراد بهذه الآية الكريمة – إن شاءالله تعالى -.

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري ٥/ ٥٣٨، ٥٣٩، وتفسير القرآن لابن المنذر (ص ٢٧٢)، والكشاف للزمخشري ١/ ٣٧٩، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٦٤، وزاد المسير لابن الجوزي ١/ ٤١٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ١٨٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥٠٨، وقال: «وقرأ أبيّ وعبدالله «ميثاق الذين أوتوا الكتاب» بدل «النبيين»، وكذا هو في مصحفيهما، وروي عن مجاهد أنه قال هكذا هو القرآن، وإثبات النبيين خطأ من الكاتب، وهذا لا يصح عنه؛ لأن الرواة الثقاة نقلوا عنه أنه قرأ النبيين كعبدالله بن كثير وغيره، وإن صح ذلك عن غيره فهو خطأ مردود بإجماع الصحابة على مصحف عثمان».

وينظر للزيادة: الدر المنثور للسيوطي ٣/ ٦٤٦، وروح المعاني للألوسي ٣/ ٢٠٩، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٣/ ٢٩٩.

(٣) خلاصة أقوال العلم في المراد بقوله تعالى:] k l m n o Z [سورة آل عمران: =

= ٨١] أي: واذكروا يا أهل الكتاب إذ أخذ الله ميثاق النبيين. يعني: حين أخذ الله ميثاق النبيين.
وميثاقهم: ما وثَّقوا به على أنفسهم طاعة الله فيما أمرهم ونهاهم.
وأصل الميثاق المفعال، من الوثيقة، إما بيمين وإما بعهد، أو غير ذلك من الوثائق.
واختلف المفسرون في مَنْ أُخِذَ ميثاقُه بالإيمان بمن جاءه من رسل الله مصدقاً لما معه، على أقوال:
قال بعضهم: إنما أخذ الله بذلك ميثاق أهل الكتاب دون أنبيائهم.
واستشهدوا لصحة قولهم بذلك بقوله:] } | { Z فأمروا بالإيمان برسل الله، ونصرتها على من خالفها. وقد روي القول عن مجاهد والربيع بن أنس وغيرهما.
وقال آخرون: بل الذين أخذ ميثاقهم بذلك الأنبياء دون أممها. وهو مروي عن ابن عباس، وعلي، وطاوس، وقتادة، والسدي، وغيرهم.
يعني: أخذ الله ميثاق النبيين أن يصدق بعضهم بعضاً، وأن يبلغوا كتاب الله ورسالاته إلى قومهم، وأخذ عليهم فيما بلغتهم رسلهم أن يؤمنوا بمحمد ^ ويصدقوه وينصروه.
وقال بعضهم: معنى ذلك أنه أخذ ميثاق النبيين وأممهم، فاجتزأ بذكر الأنبياء عن ذكر أممها؛ فالأمم تباع الأنبياء. وممن قال به ابن عباس – رضي الله عنهما – يعني: على أهل الكتاب، وعلى أنبيائهم من الميثاق بتصديق محمد ^ إذا جاءهم، وإقرارهم به على أنفسهم. وهذا قريب من القول الذي قبله – والله تعالى أعلم -.
قال الطبري في تفسيره عند هذه الآية:
« وأولى هذه الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معنى ذلك الخبر عن أخذ الله الميثاق من أنبيائه، بتصديق بعضهم بعضاً، وأخذ الأنبياء على أممها وتبَّاعها الميثاق بنحو الذي أخذ عليها ربها من تصديق أنباء الله ورسوله بما جاءتها به؛ لأن الأنبياء عليهم السلام بذلك أرسلت إلى أممها... ».
ينظر: جامع البيان ٥/ ٤٥٢. وينظر للزيادة في تفسير هذه الآية، وأقوال أهل العلم في المراد، والعلم عند الله تعالى، تفسير عبدالرزاق ١/ ١٣٠، والكشاف للزمخشري ١/ ٣٧٩، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٦٤، والوسيط للواحدي ١/ ٤٥٨، ومعالم التنزيل للبغوي ٢/ ٦٢، وزاد المسير لابن الجوزي ١/ ٤١٥، ومفاتيح الغيب للرازي ٨/ ٢٧٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ١٨٨، وكتاب التسهيل لابن جزي (ص١١١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير =

] p q Z: قرأ أكثر القرّاء[1] بفتح الـلاّم والتّخفيـف، وعليـه يجوز أن تكون اللاّم للابتداء، وما موصلة مبتدأ، ولتؤمننّ جواب قسم محذوف، أي والله لتؤمننّ به، وجملة القسم وجوابه خبر المبتدأ بنـاءً عـلى جـواز وقـوعهما خبرا.

وقد أشبع في « المغني » الكلام على ذلك مفصَّلا فراجعه[2].

وفيه أنّه إن أُرجع الضّمير في ﴿بِهِ﴾ إلى ﴿رَسُولٌ﴾ خلت الجملة الخبريّة / [٥ب] من ضمير يربطها بالمبتدأ، وإن أُرجع إلى المبتدأ كان المعنـى أنّ الله تعـالى أخذ الميثاق عليهم بالإيمان بالكتاب والحكمة، وليس مـرادا، إلاّ أن يختـار هـذا بتقدير مضاف أي: بمصدّقه أو ذاك، والـرّابطُ موجـودٌ لأنّ الضّـمير في ﴿بِـهِ﴾ عائدٌ إلى ﴿رَسُولٌ﴾ باعتبار صفته أعني ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُـمْ﴾، فكـان الضّـميرُ عائداً على « ما » بهذا الاعتبار.

= ٣/ ١٠٠، ١٠١، والدر المنثور للسيوطي ٣/ ٦٤٦، وروح المعاني للألوسي ٣/ ٢٠٩، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٣/ ٢٩٩، وتيسير الكـريم الـرحمن في تفسـير كـلام المنـان للسـعدي (ص ١١٠).

(١) قرأ حمزة (لِما) مكسورة اللام. وقرأ الباقون (لَمَا) مفتوحة اللام.
فمن كسر اللام فهي لام الإضافة دخلت على (ما)، ومعناه الذي يريد للذي آتيتكم، أي: أخذ ميثاق النبيين لأجل الذي آتاهم من الكتاب والحكمة، يعني أنهم أصحاب الشرائع.
ومن فتح اللام فمعناه: للذي آتيتكم، بمعنى الخبر، وقيل: بمعنى الجزاء، أي: لئن آتيتكم، ومهما آتيتكم، وجواب الجزاء قوله: (لتؤمنن).
ينظر: كتـاب السـبعة لابـن مجاهـد (ص ٢١٣)، والحجـة في القـراءات السـبع لابـن خالويـه (ص ١١١)، والحجة للقراء السبعة لأبي على الفـارسي ٣/ ٦٢، والتبصرة لمكـي بـن أبي طالـب (ص ٤٦٢)، والتيسير لأبي عمرو الداني (ص ٨٩)، والنشر لابن الجزري ٢/ ١٨١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص ٢٧٦، ٣١١، ٤٢٨، ٥٣٢).

هذا وإنّما لم نجعل ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ جوابا للقسم الذي في أخذ الميثاق؛ لأنّه يلزم عليه توسّطُ المبتدأ بين أجزاء الخبر، وأن تكون مُوَطِّئَة ؛ لأنّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، واللاّم في ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ لام جواب القسم، و« ما » يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ سادٌّ مَسَدَّ جواب القسم والشّرط جميعا، و« ما » على هذا مفعول لـ: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾، وأن تكون موصولةً بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمننّ به.

فـ: « ما » على هذا مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ.

« كشّاف »[1] و « مغني » [2] بزيادة[3] من حواشيه للعلاّمة الأمير[4].

ثمّ قال ـ أي صاحب « المغني » ـ في موضع آخر ما نصُّه :

« والرّابع : من أقسام اللاّم الغير العاملة اللاّم الدّاخلة على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها، لا على الشّرط، ومن ثمّ تسمّى اللاّم المؤذنة، وتسمّى المُوَطِّئَة أيضا؛ لأنّها وَطَّأَتْ الجواب للقَسَم أي مهّدته نحو: **﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ**

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص ٣١٠، ٣١١، ٥٣٢).

(٣) ينظر: حاشية الأمير (ص ١٧٦).

(٤) هو الشيخ العلامة عالم العربية، وفقيه المالكية، محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير، ولد في ناحية سنبو بمصر سنة (١١٥٤)هـ، وتعلم بالأزهر، واشتهر بالأمير؛ لأن جده أحمد كانت له إمرة الصعيد، وأصله من المغرب، توفي سنة (١٢٤٥)هـ تقريباً. أكثر كتبه حواشي وشروح، من أشهرها: حاشية على مغني اللبيب، الإكليل شرح مختصر خليل، المجموع في الفقه وشرحه...، ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٧١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/ ٦٧٠، وعجائب الآثار الجبرتي ٤/ ٣٨٤.

الأَدْبَارَ﴾[1]، وأكثر ما تدخل على إن، وقد تدخل على غيرها كقوله[2] :

/ [٦أ] لَمَتَى صلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ
وَلَتُجْزَيَنَّ إذَا جُزِيْتَ جَمِيــلا

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: **﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَـةٍ﴾** ألاّ تكون مُوَطِّئَةً، و(ما): شرطيّة، بل للابتداء، و(ما): موصولة؛ لأنّه حمل على الأكثر » اهـ[3].

فاقتضى كلامُه أنّها لا تدخل على غير أداة شرط، وصرّح بأنّ الأحسن أن لا تدخل على غير « إن » [4].

وقرأ نافع[5] : **﴿لَمَا أَتَيْنَاكُمْ﴾** بالفتح والتّخفيف أيضا[1].

---

(١) سورة الحشر، الآية: ١٢.

(٢) بعد البحث والنظر لم أقف على قائل البيت، وقد أورده ابن هشام في مغني اللبيب (ص ٣١٠) ولم يعرف قائله، والشاهد فيه: جواز دخول اللام المؤذنة أو الموطئة على غير إن –كما تقدم -.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص ٣١٠، ٣١١).

(٤) ينظر للزيادة: معاني القرآن للفراء ١/٢٢٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٣٦، ٤٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٩١، ٣٩٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/١٦٥، ١٦٦، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٢٠٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٢٧٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني ١/٥٩٣، والدر المصون للسمين الحلبي ٣/٢٨٣ – ٢٩٣.

(٥) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعيم، إمام المدينة في القراءة، أخذ عن جماعة منهم: أبو جعفر القارئ، واشتهر عنه راويان هما: قالون، وورش، توفي سنة (١٦٩)هـ. ينظر: التيسير (ص ٥)، ومعرفة القراء الكبار ١/١٠٧، وغاية النهاية ٢/٢٣٠.

وفيها ما في التي قبلها من الإعراب.

ومِنْ : على جميع ما تقدّم بيانيّةٌ.

وقرأ حمزة[2] : ﴿لِمَا﴾ بكسر اللاّم والتّخفيف[3]، ومعناه: لأجل إيتائي إيّاكم بعضَ الكتاب والحكمة، ثمّ لمجيء رسولٍ مصدّقٍ لما معكم لتؤمننّ به، على أنّ « ما » مصدريّة؛ فالفعلان معها ـ أعني: آتيتكم وجاءكم ـ في معنى المصدرين، واللاّمُ داخلةٌ للتّعليل على معنى: أخذ الله ميثاقكم لتؤمننّ بالرّسول ولتنصرنّه لأجل أنّي آتيتكم الكتابَ والحكمةَ، وأنّ الرّسول الذي آمركم بالإيمان به ونصرته موافقٌ لكم غيرُ مخالفٍ.

ويجوز أن تكون « ما » موصولةً.

فإن قلتَ :

كيف يجوز ذلك والعطفُ على ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ وهو قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ لا

---

(1) تقدم تخريج القراءة، وبالنسبة لقوله تعالى: (آتيناكم) قرأ نافع وحده (آتيناكم) بالنون، وقرأ الباقون (آتيتكم) بالتاء.
قال ابن خالويه: (آتيتكم) يقرأ بالنون والألف، وبالتاء من غير ألف.
فالحجة لمن قرأ بالنون: أن الله تعالى أخبر عن نفسه بنون الملكوت...، والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أتى بالكلام على ما يوجبه الإخبار عن المتكلم إذا أخبر بفعله عن نفسه...».
ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد (ص ٢١٤)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص١١٢)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣/ ٦٩، والتبصرة لمكي بن أبي طالب (ص ٤٦٢)، والكشف لمكي بن أبي طالب ١/ ٣٥٢، والتيسير لأبي عمرو الداني (ص ٨٩)، والنشر لابن الجزري ٢/ ١٨١.

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عُمارة الزيَّات، إمام حجة، أخذ القراءة عن الأعمش وآخرين، وعنه جماعة أضبطهم سُلَيْم بن عيسى، واشتهر عنه راويان هما: خلف، وخلاد، توفي سنة (١٥٦)هـ. ينظر: التيسير (ص ٦)، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١١١، وغاية النهاية ١/ ٢٦١.

(٣) تقدم – قريباً – تخريج وتوجيه القراءة.

يجوز أن يدخل تحت حكم الصّلة؛ لأنّك لا تقول: للّذي جاءكم رسول مصدّق لما معكم؟

قلتُ:

بلى لأنّ « ما معكم » في معنى « ما آتيتكم »، فكأنّه قيل: للّذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدّق له اهـ « كشّاف » [١].

وحاصل كلامه:

أنّه على هذه القراءة يجوز في « ما » وجهان:

أحدهما: أن تكون مصدريّةً و« من » تبعيضيّة / [٦ب] فلا يحتاج حينئذ لرابطٍ يربط جملةَ ﴿**ثُمَّ جَاءَكُمْ**﴾ بها.

ثانيهما: أن تكون موصولةً فيحتاج لذلك وهو ﴿**مَا مَعَكُمْ**﴾، فيكون من قبيل الرّبط بالظّاهر الذي هو عَيْنُ الموصول على حدّ قوله[٢]:

فيا رَبِّ ليلى أَنْتَ في كلّ موطنٍ

وأنتَ الذي في رحمةِ الله أَطْمَعُ

قال في « المغني » [٣]:

« وقد يضعف هذا لقلّته، وقد يرجّح بأنّ الثّواني يغتفر فيها كثيرا، واللاّم

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٣٧٩، وللزيادة في هذا المعنى، ينظر: الحاشية المتقدمة قريباً.

(٢) البيت ينسب لمجنون بني عامر (مجنون ليلى)، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في مغني اللبيب (ص ٢٧٧)، والدر المصون ٣/ ٢٨٥، والشاهد فيه: إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير، وكان حقه أن يقول: «في رحمتك».

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص ٢٧٦، ٢٧٧).

عليهما للتّعليل متعلّقة بـ: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ » .

قال في « المغني » [1]:

« على الاتّساع في الظَّرْف » اهـ.

قال محشّيه الأمير :

« قوله: على سبيل الاتّساع أي وإن كانت لام الجواب لها الصَّدَرُ، وكذا لا النّافية، لكن سبق للمصنِّف في الفصل الثّاني لاذا ، أنّ مثل هذا خاصٌّ بالشِّعْر [2] » فالأحسنُ [3] ما مشى عليه الخطيب [4] أنّها متعلِّقةٌ بأخذ.

وقرأ سعيد بن جبير [5] : ﴿لَـمَّـا﴾ بالتّشديد [6] بمعنى: حين آتيتكم بعضَ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (ص ٢٧٦)، وهذا الكلام على قراءة حمزة بكسر اللام (لِما).

(٢) ينظر: حاشية الأمير ١ /١٧٦.

(٣) قوله: (فالأحسن ما مشى عليه الخطيب... بأخذ) موجود على هامش النسخة الخطية وبعدها كلمة صح؛ للدلالة على أنها من أصل الكتاب (المخطوط).

(٤) لعل المراد الخطيب الرازي في مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ٨ /٢٧٤.

(٥) هو أبو عبدالله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، روي عن جماعة من الصحابة – رضي الله عنهم – من تلاميذ ابن عباس – رضي الله عنهما – ومن أشهر المفسرين للقرآن الكريم من التابعين، قتله الحجاج سنة (٩٥)هـ).

ينظر: سير أعلام النبلاء ٤ /٣٢١، وتهذيب الكمال ٣ /١٤١.

(٦) ينظر: المحتسب لابن جني ١ /١٦٤، وذكر عند هذه القراءة ما نصه:

« ومن ذلك قراءة الأعرج فيما يروى عنه: (لَـمَّا آتيناكم) بفتح اللام، وتشديد الميم، آتيناكم بألف قبل الكاف.

قال أبو الفتح: في هذه القراءة إغراب، وليست (لَـمَّا) هاهنا بمعروفة في اللغة، وذلك أنها على أوجه: تكون حرفاً جازماً كقوله تعالى:] - . / 0 1 2 Z [سورة آل عمران: ١٤٢]، وتكون ظرفاً في نحو قوله:] ! " # $ Z [سورة القصص: ٢٢]، =

الكتاب والحكمة ثمّ جاءكم رسول مصدّق لما معكم وجب عليكم الإيمانُ به ونصرتُه.

وقيل: أصله « لمن ما » فاستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات وهي الميمان والنّون المنقلبة ميما بإدغامها في الميم، فحذفوا إحداها فصارت « لما »، ومعناه: لمن أجل ما آتيتكم لتؤمننّ به.

وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى اهـ « كشّاف » (١).

فـ: « من » الأُولَى على هذا الأخير تعليليّة.

وفي « ما » الوجهان السّابقان في قراءة حمزة على ما أشار إليه.

والظّاهر أنّ اللاّم هنا صلةٌ.

= وتكون بمعنى (إلا) في نحو قولهم: أقسمت عليك لَمَّا فعلت، أي: إلا فعلت. ولا وجه لواحدة منهن في هذه الآية.

وأقرب ما فيه أن يكون أراد: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمِنْ ما آتيناكم، وهو يريد القراءة العامة: (لَـمَا آتيناكم)، فزاد على مذهب أبي الحسن في الواجب، فصارت (لَمِمَّا)، فلما التقت ثلاث ميمات فثقلن – حُذفت الأولى منهن، فبقي (لَـمَّا) مشدداً كما ترى. ولو فكَّت لصارت (لَـنْما)، غير أن النون أدغمت في الميم كما يجب في ذلك فصار (لَـمَّا). هذا أوجه ما فيها إن صحت الرواية بها».

وهذه القراءة رويت عن سعيد بن جبير، والحسن، ونسبها ابن جني للأعرج في المحتسب – كما تقدم – وينظر: قراءة سعيد بن جبير – رحمه الله – في البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥٠٩، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٦٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ١٩١، والدر المصون للسمين الحلبي ٣/ ٢٨٤ وغيرهم من المفسرين.

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢٧٩، ٢٨٠، وخلاصة كلام الزمخشري هنا في قراءة التشديد: أن المعنى: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة، ثم جاءكم رسول مصدق له، وجب عليكم الإيمان به ونصرته. وأن أصل (لما) لمن فاستثقلوا اجتماع ثلاث ميمات، وهي الميمان، والنون المنقلبة ميماً بإدغامها في الميم، فحذوفوا إحداها فصارت (لما)، والمعنى: لمن أجل ما آتيتكم لتؤمنن به، وهذا قريب من قراءة حمزة في المعنى.

ومحصَّل الأوّل أنّ « من » تبعيضيّة في ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾، و﴿لَـمَّـا﴾ حِينِيَّـة، وجوابها محذوفٌ أشار إلى تقديره / [٧أ] بقوله: « وجب عليكم ... » الخ.

ومن المعلوم أنّ « لمّا » الحيْنِيَّـة تقـتضي وقـوعَ الجـواب في زمـن الشّرط، فيكون وجوبُ الإيمانِ بالرّسول والنّصرةِ له في وقت إيتائه إيّاهم بعضَ الكتابِ والحكمةِ، وليس إلاّ في زمن المجيء، إلاّ أن تكون جوابيّةً باعتبار المعطوف فقط، أو على أنّ المعنى: طُلِبَ منكم في وقت الإيتاء إيقاعُ الإيمان والنّصرةُ في المستقبل، ويحتمل لو لم يقل حيْنِيّة أن تكون « لمّا » حرفا أُتِيَ به للرّبط عـلى مـا ذهـب إليـه بعضهم، وعليه فلا كلام.

هذا ومن المقرّر عندهم أنّه يشترط في صحّة عطف الفعل على الفعل اتّحادُ زمانيهما.

قال الأشموني[١] ـ عقب قول الخلاصة : وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّ ما نصُّه ـ : « بشرط اتّحاد زمانيهما » [٢] اهـ.

قال العلاّمة الصَّبّان[٣] : « أي مُضِيًّا أو حالاً أو استقبالاً » اهـ[٤].

---

(١) هو علي بن محمد الأشموني المصري، ولد بالقاهرة سنة (٨٣٨)هـ، نحوي من فقهاء الشافعية، ولي القضاء بدمياط، توفي سنة (٩٠٠)هـ، له منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، والينبوع في شرح المجموع في فروع الفقه، وغيرها. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٥/٦، والأعلام للزركلي ٥/١٠، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧/١٨٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١١٩.

(٣) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري الشافعي الحنفي، أخذ علوماً كثيرة، منها: اللغة والنحو والأدب وغيرها، توفي بالقاهرة سنة (١٢٠٦)هـ، من مصنفاته: حاشية على شرح الألفية للأشموني، إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين وغيرها. ينظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢/٢٢٧ – ٢٣٣، هدية العارفين لإسماعيل باشا ٢/٣٤٩، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/٥١٦.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١١٩، وينظر للزيادة في أقسام ومواضع (لَمَّا) =

وزمن المجيء مستقبلٌ بالنّسبة لزمن الإيتاء، ويمكن أن تقدّر « ثمّ »، صلةً كما هي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾[1]، وتجعل جملة ﴿جَاءَكُمْ﴾ بدل اشتمال من ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ باعتبار مُتَعَلَّقِها وهو ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ فإنّه يشتمل على الإيتاء، والمعنى: لّما جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معكم وجب عليكم ذلك.

= رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ص ٣٥١)، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ص ٥٩٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص ٣٦٧)، والمفردات للراغب الأصفهاني (ص ٧٤٦)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (المفردات من الأدوات) ٤/ ٣٢٦. وخلاصة الكلام في (لـمّا):

حرف له ثلاثة أقسام:

الأول: « لَـمَّا » التي تجزم الفعل المضارع. وهي حرف نفي تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي.

الثاني: « لَـمَّا » التي بمعنى: « إلاَّ »، ولها موضعان:

أحدهما بعد القسم، نحو: نشدتك بالله لَـمَّا فعلت.

ثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة:] R S T U V W Z [سورة يس: ٣٢]، أي: ما كلّ إلاَّ جميعٌ.

الثالث: «لَـمَّا» التعليقية. وهي حرف وجوب لوجوب. وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود، بالدال. والمعنى قريب. وفيها مذهبان:

أحدهما: أنها حرف. وهو مذهب سيبويه.

الثاني: ظرف بمعنى « حين». وهو مذهب أبي علي الفارسي. وجمع ابن مالك في « التسهيل» بين المذهبين، فقال: إذا ولي « لَـمَّا » فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى « إذ»، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي، فيما مضى، وجوباً لوجوب.

والفرق بين أقسام «لَـمَّا» الثلاثة من جهة اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى. والتي بمعنى « إلاّ» لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ « لم».

(١) سورة التوبة، الآية: ١١٨.

وبَعْدُ :

فلابدّ من التزام ما مرّ من أنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، أو الاكتفاء بالمضيّ اللّفظيّ؛ لأنّ ما في حيز ﴿لَمَا﴾ لا يكون إلاّ ماضيا، والتّابعُ هنا مستقبلٌ معنًى، ولا يخفى ما في هذا من التّكلّف.

والأوجه المصير إلى أنّ ﴿ثُمَّ﴾ من الحكاية لا من المَحْكِيّ.

ويؤيّده / [٧ب] ما يأتي من الالتفات في الخِطاب في ﴿آتَيْتُكُمْ﴾.

هذا ما سَنَحَ في هذا المقام، واقتضاه النّظر الكَهَام[١]، فليتأمّل وليراجع.

ثمّ في قوله تعالى: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ التفاتان :

أحدهما : من الغَيْبَة إلى التّكلّم.

ثانيهما : منها إلى الخطاب.

ونكتتهما أنّ التّكلّم والخطاب أشرفُ من الغَيْبَة[٢].

---

(١) الكَهَام هو البطيءُ عن الغاية، ويقال: أَكْهَمَ بصره إذا كَلَّ ورَقَّ.

ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣٠، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨، مادة (كَهَمَ).

(٢) وفي قوله: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ أو (آتيناكم) على القراءتين التفاتان:

أحدهما: الخروج من الغيبة إلى التكلم في قوله آتينا أو آتيت؛ لأن قبله ذكر الجلالة المعظمة في قوله:] Zm l k [.

والثاني: الخروج من الغيبة إلى الخطاب في قوله: (آتيناكم)؛ لأنه قد تقدمه اسم ظاهر وهو «النبيين»، إذ لو جرى على مقتضى تقدم الجلالة والنبيين لكان التركيب: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتاهم من كتاب كذا، قال بعضهم: «وفيه نظر لأن مثل هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحهم، وإنما يسمى حكاية الحال، ونظيره قولك: حلف زيد ليفعلنَّ ولأفعلن، فالغيبة مراعاة لتقدم الاسم الظاهر، والتكلم حكاية لكلام الحالف، والآية الكريمة من هذا». ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٣/ ٢٩٣، وينظر للزيادة: التفسير الكبير للرازي ٨/ ٢٧٧، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥١٣، وروح المعاني للألوسي ٣/ ٢١٠.

فإن قيل :

التّكلّم هنا هو مقتضى الظّاهر كما قدّمت والالتفات من خلاف ذلك؟

قلتُ :

مرادنا بمقتضى الظّاهر فيما مرّ مقتضى ظاهر المقام كما أشرنا إليه، ومرادهم بكون الالتفات من خلاف مقتضى ظاهر الكلام كما نصّ عليه العلاّمة الصّبّان في « حواشي المختصر » ناقلا له عن ياسين[(١)].

] r s Z.

تقدّم أنّ « مِنْ » غير شرطيّة، [و]، « مَا » ومَوْصُولِيَّتَها تبعيضيّة، وعليهما بيانيّة، وعلى كلّ فالمراد: سائر الكتب السّماويّة حتّى الصّحف ما عدا القرآن.

أمّا على الثّاني :

فلأنّ « مَا » بمعنييها دالّةٌ على العموم، وقد بُيِّنَتْ بـ: « كِتَاب » .

وأمّا على الأوّل :

فلأنّ النّكرة قد يراد منها العموم في الإثبات مجازا كما في قوله تعالى:

---

(١) هناك كتابه اسمه (المختصر) شَرَحَ فيه مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢)هـ كتاب تلخيص المفتاح في البلاغة، وهذا الشرح مختصرٌ من كتابه (المطوّل) ولذلك سماه (المختصر)، وعلى هذا (المختصر) حاشية لياسين العليمي (ت١٠٦١)هـ. وكذلك لأحمد التفتازاني (ت٩٠٦)هـ حفيد مسعود التفتازاني السابق، وتسمى هذه الحاشية (حاشية الحفيد على المختصر لجده)، ثم على حاشية الحفيد حاشية لياسين العليمي (ت١٠٦١)هـ، وهناك حاشية على مختصر السعد التفتازاني ومؤلفها هو أبو العرفان محمد الصبّان (ت١٢٠٦)هـ، فلعل الصبان نقل في حاشيته عن حاشية ياسين على المختصر أو حاشية ياسين على حاشية الحفيد، والله تعالى أعلم بالمراد.

﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[(١)]، وقول الحريري [(٢)]:

يَا أَهْلَ ذَا المَغْنَى وُقِيتُمْ شَرّا
وَلاَ لَقِيتُمْ مَا بَقِيتُمْ ضُـــرّا

نصّ عليه المولى سعد الدّين التّفتازاني[(٣)] في « مُطَوَّلِهِ » [(٤)].

والمَغْنَى : المَنْزِلُ من غَنِيَ بالمكان أقام به.

فإن قلتَ :

ما الدّليل على استثناء القرآن ؟

---

(١) سورة التكوير، الآية: ١٤، وفي سورة الانفطار، الآية: ٥.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري، الشافعي (أبو محمد)، أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر، من آثاره: المقامات، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، وغير ذلك من المؤلفات، توفي سنة (٥١٦)هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/٤٦٠، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/٦٤٥، والبيت في مقامات الحريري بشرح الشريشي ١/١٩٥، والمغْنى: المنزل والمقام. ينظر: تهذيب اللغة ٨/٢٠٢، مادة (غنى).

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (سعد الدين، عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه وغير ذلك، ولد بتفتازان، من تصانيفه الكثيرة: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، حاشية على الكشاف للزمخشري في التفسير، توفي سنة (٧٩٢)هـ. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٤/٣٥٠، والبدر الطالع للشوكاني (ص ٨٢١)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/٨٤٩.

(٤) ينظر: المطوَّل على تلخيص المعاني، لسعد الدين التفتازاني (ص ٨٣، ٨٤).
والعبارة فيه: « والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق، وقد يستعمل فيه مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو: تمرة خير من جرادة. وقليلاً في غيره، نحو:] 1 2 3 4 Z وفي المقامات: يا أهل ذا المغنى وقيتم شراً... ».

قلتُ :

ما صرّحوا به / [٨أ] ـ وسيأتي ـ من أنّ النّبيّ ﷺ لم يُؤخذ عليه ميثاقٌ بالإيمان بأحد من الأنبياء، فلم يكن داخلا في مفعول ﴿آتَيْتُكُمْ﴾، فلم يدخل القرآنُ الذي هو كتابةٌ في كتابٍ.

وسمّيت سماويّةً لأنّها نزلتْ من السّماء.

قيل : في ألواح .

وقيل : على لسان مَلَكٍ.

ثمّ قد اشتهر أنّها مائةٌ وأربعةُ صحف :

صحف شِيث ستّون، وصحف إبراهيم ثلاثون، وصحف موسى قبل التّوراة عشرة، والكتب الأربعة: التّوراة لموسى، والزّبور لداود، والإنجيل لعيسى، والفرقان لسيّدنا محمّد ﷺ.

كذا نقل بعضُ شرّاح « الأربعين » عن الخطيب[1] .

وقيل : صحف شِيث خمسون، وصحف إدريس ثلاثون، وصحف

---

(١) قوله: شراح الأربعين عن الخطيب، الخطيب المراد به الفخرالرازي محمد بن عمر الرازي الشافعي، الفقيه المتكلم، يلقب بفخر الدين، من كتبه: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، والمحصول، والأربعين، ونهاية العقول، وغيرها، توفي سنة (٦٠٦)هـ. وقد تقدمت ترجمته في أول البحث، بما يغني عن إعادته هنا.

والأربعين المراد بها: الأربعين في أصول الدين للرازي.

وكلام الرازي الذي نقله المؤلف هنا مذكور في التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) في تفسير سورة الأعلى، عند قوله تعالى:] 0 1 2 Z [سورة الأعلى: ١٩]. ينظر: التفسير الكبير للرازي ١١/ ١٣٧.

إبراهيم وموسى عشرون بالسّويّة، والكتب الأربعة.

وقيل : إنّها مائة وأربعة عشر : صحف شيث خمسون، وصحف إدريس ثلاثون، وصحف إبراهيم عشرون، واختلف في عشرة: فقيل : لآدم، وقيل : لموسى، والكتب الأربعة.

وهذا القول ما نصّ عليه التّتائي[1] في « شرح الرّسالة » [2] حيث قال:

« فائدة : الكتب المنزّلة من السّماء مائة وأربعة عشر ـ إلى آخر ما تقدّم ـ. هذا والتّحقيق الإمساك عن حصرها في عدد فيجب اعتقادُ أنّ الله أنزل كتبا من السّماء على الإجمال، نعم الكتب الأربعة يجب معرفتها تفصيلا » .

اهـ « باجُوري على الصّغرى » بحروفه[3].

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المصري، فقيه من علماء المالكية. نسبته إلى « تتا » من قرى المنوفية بمصر، نعته الغزي بقاضي القضاة بالديار المصرية. من كتبه: فتح الجليل شرح به مختصر خليل في الفقه شرحاً مطولاً، وجواهر الدرر وغيرها من التصانيف، توفي سنة (٩٤٢)هـ تقريباً. ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/٢٦، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٦٢٨، والأعلام للزركلي ٥/٣٠٢.

(٢) المراد بها: تنوير المقالة في شرح الرسالة. وهي من مصنفات محمد التتائي – المتقدم – وهي في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/٢٦، والأعلام للزركلي ٥/٣٠٢.

(٣) المراد بها: حاشية الباجوري على السنوسية الصغرى. ينظر: حاشية الباجوري على السنوسية الصغرى (مخطوط) (ق ٤٥).

والباجوري: هو إبراهيم بن محمد الباجوري الأزهري، شيخ الجامع الأزهر، ولد في الباجور، إحدى قرى مديرية المنوفية بمصر، من مؤلفاته: حاشية على مختصر السنوسي، وحاشية على شمائل الترمذي، وغيرها من الحواشي الأخرى، توفي سنة (١٢٧٧)هـ.

ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/٥٧، والأعلام للزركلي ١/٧١.

﴿وَحِكْمَةٍ﴾ :

اختلف في تفسيرها :

فقيل : هي تحقيق العلم وإتقان العمل.

وبهذا فسّر البيضاوي(١) قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾(٢).

/ [٨ب] وقيل : هي علم الشّرائع وكلّ كلام وافق الحقّ.

وقيل : هي العلم النّافع من جميع أنواع العلوم(٣).

وقال النّووي(٤) : « والذي صفا لنا منها أنّها العلم المشتمل على معرفة الله

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/ ٤٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٩.

(٣) ومن أقوال أهل العلم في المراد بالحكمة:

فقيل: هي القرآن والفقه به. قاله ابن عباس، وقتادة، ومجاهد وغيرهم.

وقال بعضهم: معنى الحكمة الإصابة في القول والفعل. وهو مروي عن مجاهد وغيره.

وقال آخرون: هي العلم بالدين. قاله ابن زيد.

وقيل: هي الفهم، قاله النخعي، وقيل: هي الخشية، قاله أبو العالية، والربيع، وقيل: هي النبوة، قاله السدي.

والمتأمل في هذه الأقوال يجدها تدخل في معنى الإصابة في القول والفعل؛ لأن الإصابة في الأمور إنما تكون عن فهم وعلم ومعرفة.

ينظر: جامع البيان للطبري ٥/ ٨)، والوسيط للواحدي ١/ ٣٨٣، ومعالم التنزيل للبغوي ١/ ٣٣٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٣٦٤، وزاد المسير لابن الجوزي ١/ ٣٢٤، ومفاتيح الغيب للرازي ٧/ ٥٨، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٤٧١، ومحاسن التأويل للقاسمي ١/ ٦١٣، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي (ص ٩٦)، وغيرهم من المفسرين.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرّي النووي الشافعي، الإمام الحافظ، كان على قدر في الورع والعبادة والتقلل من الدنيا، من تصانيفه: شرحه لصحيح مسلم، ورياض الصالحين، والمجموع =

تعالى، مع نفاذ البصيرة، وتهذيب النّفس، وتحقيق الحقّ للعمل به، والكفّ عن ضدّه، والحكيمُ من حاز ذلك » [(١)] اهـ.

فائدة :

قال بعضهم: أنزل الله الحكمة على ثلاثة أعضاء: رؤوس اليونان، وأيدي أهل الصّين، وألسنة العرب[(٢)].

﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾:

قيل : المراد من الرّسول الأعمُّ من نبيّنا ﷺ.

وعلى هذا فيكون المراد من الآية أنّ الله تعالى أخذ الميثاق على كل نبي أن يؤمن بمن يأتي بعده من الأنبياء وينصره إن أدركه، وإلا أمر أمته بذلك إن أدركوه فأخذ الميثاق من موسى أن يؤمن بعيسى، ومن عيسى أن يؤمن بمحمّد ﷺ.

فالتّنوين في ﴿رَسُولٌ﴾ للتّعميم.

وقيل : المراد بالرّسول خصوص نبيّنا محمّد ﷺ فيكون المراد أنّ الله أخذ

= وغيرها، توفي سنة (٦٧٤)هـ.

ينظر: ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣/٢٨٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٤/١٤٧٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/٣٩٥.

(١) ينظر: المنهاج (صحيح مسلم بشرح النووي) ٢/٢٢٠، عند حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي ^ قال: « أتاكم أهل اليمن – وفي رواية – جاء أهل اليمن... الفقه يمانٍ، والحكمة يمانية ».

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٣/٦١، وفيه: « نزلت الحكمة على ألسنة العرب، وعقول اليونان، وأيدي الصينيين ».

الميثاق على الأنبياء أو غيرهم على ما مرّ أنّهم إن جاءهم محمّد ﷺ يؤمنوا به وينصروه.

وإلى هذا ذهب السّبكي(١)، وأخذ من الآية أنّه ﷺ نبيّ الأنبياء، وأنّ رسالته عامّةٌ لكلّ النّاس من آدم إلى يوم القيامة لا من زمنه فقط، ويكون قوله: « بعثتُ إلى النّاس كافّةً »(٢) لا يختصّ به النّاس من زمنه إلى يوم القيامة / [٩أ]، بل يتناول مَنْ قبلهم أيضا.

ويؤيّده قول عليّ بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه(٣) ـ: « ما بعث الله نبيّا آدمَ

---

(١) هو علي بن عبدالكافي السبكي الشافعي، تقي الدين أبو الحسن، عالم مشارك في الفقه والتفسير والنحو، وغيرها من العلوم، ولد بسبك العبيد من أعمال المنوفية بمصر، تفقه على والده، ومن تصانيفه: الابتهاج في شرح المنهاج للنووي، والمواهب الصمدية في المواريث، وغيرها. توفي سنة (٧٥٦)هـ.

ينظر: الدر الكامنة لابن حجر ٣/٦٣.

والعبارة عند السبكي هي: « قال المفسرون: أخذ الله الميثاق بالوحي فلم يبعث نبياً إلا ذكر محمداً وبَعْثَهُ، وأخذ عليه ميثاقَهُ إن أدركه ليؤمنن به، وأن يبينه لقومه ويأخذ ميثاقهم أن يبينوه لمن بعدهم... ». ينظر: السيف المسلول على من سب الرسول ^ (ص ٤٤٤). وينظر للزيادة: فتاوى السبكي ١/ ٤٠ – ٤٣، والتفسير الكبير للرازي ٨/٢٧٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/١٩١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/١٠٠.

(٢) الحديث متفق عليه، من حديث جابر بن عبدالله – رضي الله عنه – أخرجه البخاري في كتاب التيمم، وفي المساجد، باب قول النبي ^ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً »، وفي الجهاد، باب قول النبي ^ : « أحلت لكم الغنائم ».

وأخرجه مسلم في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢١) بألفاظ متقاربة.

(٣) هذه العبارة (كرم الله وجهه) في الغالب من عمل النساخ، وإن كانت من المؤلف فيقال بدلاً منها: (رضي الله عنه)، لأن علياً – رضي الله عنه – لا يُخص بهذه العبارة، بل يترضى الله عليه كسائر الصحابة – رضوان الله عليهم – قال تعالى:] ! " # $
=

فمن بعده إلاّ أخذ عليه العهد في أمر محمّـد ﷺ، وأخـذ هـو العهـد عـلى قومـه ليؤمننّ به، ولئن بعث وهم أحياء لَيَنْصُرُنَّهُ » اهـ[١].

وما نقله البغوي[٢] أنّ الله تعالى قال للأنبياء حـين اسـتخرج الذّرّيّـة مـن صلب آدم والأنبياء فيهم كالمصابيح، وأخـذ علـيهم الميثـاق في أمـر محمّـد ﷺ: ﴿أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ﴾ الآية اهـ[٣].

وما نقله في « شرح المواهب »[٤] أنّه تعالى لمّا خلق نور نبيّنا ﷺ أخرج منه

= % & ' ( ) * + , - . / 0 1 2
3 4 5 6 8 9 : Z [سورة التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى:] _
` a b c d e f g h i j k l m n o
p q Z [سورة الفتح: ١٨].

(١) الأثر – المذكور – عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – أورده الطبري في جامع البيان ٥/٥٤٠، والبغوي في معالم التنزيل ٢/٦٢، والسيوطي في الدر المنثور ٣/٦٤٧.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، إمام في اللغة والتفسير والحديث، له مؤلفات عديدة، وقد بورك له في تصانيفه، وزرق فيها القبول، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، توفي سنة (٥١٦)هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٤٣٩، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٣٨).

(٣) ينظر: معالم التنزيل ٢/٦٢، وجامع البيان للطبري ٥/٥٣٥، والدر المنثور للسيوطي ٣/٦٤٧.

(٤) شرح المواهب اللدنية، الشرح للعلامة محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المالكي، (أبو عبدالله) محدث، فقيه، أصولي، ولد وتوفي بالقاهرة، من تصانيفه: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ومختصر المقاصد الحسنة، توفي سنة (١١٢٢)هـ. ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣/٣٨٣، وعجائب الآثار للجبرتي ١/٦٩، والأعلام للزركلي ٧/٥٥.

والمواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، محدث، مؤرخ، فقيه، من تصانيفه: إرشاد الساري على صحيح البخاري، وفتح الداني في شرح حرز الأماني، وغيرها، توفي سنة (٩٢٣)هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٢/١٠٣، شذرات =

أنوار الأنبياء، وكمّلهم بإفاضة الكمالات والنّبوّة، وأمره أن ينظر إلى أنوار الأنبياء، فغشيهم من نوره ما أنطقهم به، وقالوا: يا ربّنا مَنْ غَشِيَنا نورُه؟ فقال الله تعالى: هذا نور محمّد بن عبد الله، إن آمنتم به جعلتكم أنبياء. قالوا: آمنّا به وبنبوّته. فقال الله تعالى: أشهد عليكم؟ قالوا: نعم، فذاك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ﴾ الآية اهـ[1].

وعلى هذا فالتّنوين للتّعظيم.

وعلى كلٍّ فأخذ الميثاق عليهم تشريفٌ له ﷺ.

أمّا على الأوّل فلأنّه ﷺ لم يؤخذ عليه ميثاق لأحد لأنّه خاتم الأنبياء.

وأمّا على الثّاني فظاهر.

فإن قلتَ:

= الذهب لابن العماد ٨/ ١٢١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٢٥٤.

تنبيه: للنبي ^ نور هو نور الرسالة والهداية التي هدى الله بها بصائر من شاء من عباده، ولا شك أن نور الرسالة والهداية من الله، قال تعالى:] وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ à حَكِيمٌ â ! " # $

% & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 9 :

; < = > ? @ A B C D E F G H J K L M N Z

[سورة الشورى: ٥١ – ٥٣].

فنور النبي ^ نور هدى ورشاد، كما قال تعالى:] + , - . / 0

1 Z [سورة الأحزاب: ٤٥]. ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١/ ٣٠٧، ٣٠٩، فتوى رقم (١٨٩) (٥٧٨٢) (٦٥٣٤) (٦٧٩٣)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٨/ ٣٦٦.

(١) ينظر: شرح المواهب اللدنية ٥/ ٢٤٣.

لم عبّر بالرّسالة هنا وبالنّبوّة فيما مرّ؟

قلتُ :

لأنّه لو عبّر بالرّسالة فيما مرّ لتُوُهِّمَ أنّ المأخوذَ عليهم / [٩ب] الميثاقُ للرّسل خاصّةً دون بقيّة الأنبياء، والتّعبيرُ بالرّسالة هنا يلائم المجيء إذ هو هنا بمعنى البعثة.

وحيث ذكر في هذه الآية النّبيّ والرّسول حَسُنَ التّعرّض لشيء ممّا يتعلّق بذلك فنقول :

تعريف النّبيّ والرّسول واشتقاقهما مشهوران[1]، وكذا الخلاف في اقتران

---

(١) ذكر أهل العلم فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها، أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلِّغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبي وليس برسول، فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر العكس. فالرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها.

ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/١٥٥، وفي كتاب النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٨١) ما نصه: « النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه، فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول، قال تعالى:] X
Y Z [\ ] ^ _ ` a b c d e f g h i j
k l m n o q r s Z [سورة الحج: ٥٢]، وقوله:] \
] ^ _ Z فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح، وقد ثبت في الصحيح أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وقد كان قبله أنبياء كشيث، وإدريس عليهما السلام – وقبلهما آدم كان نبياً مكلماً... ».

النّبوّة والرّسالة ومبدئهما.

والمشهور أنّهما مقترنان.

والصّحيح أنّ مبدأهما كمالُ أربعين سنةً غالبا.

وأمّا منتهاهما:

فقال العلاّمة الأمير[١] في « حواشي عبد السّلام[٢] » ما نصّه:

« والنّظر الظّاهر أنّهما باعتبار الإيحاء الشّرعي بالفعل ينقطعان بالموت، وباعتبار المزايا المترتّبة عليهما باقيان » اهـ[٣].

ثمّ إنّ الرّوايات قد اختلفت في عدد كلٍّ من الرّسل والأنبياء[٤]:

فروي أنّ الرّسل ثلاثمائة وثلاثة عشر.

---

(١) هو الشيخ العلامة عالم العربية، وفقيه المالكية، محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير، تقدمت ترجمته في أول البحث بما يغني عن إعادته.

(٢) هو الشيخ عبدالسلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المصري، المالكي، الفقيه، شيخ المالكية في وقته بالقاهرة، من مؤلفاته: إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد لوالده إبراهيم اللقاني، حاشية على تذكرة القرطبي، توفي سنة (١٠٧٨)هـ.

ينظر: الأعلام للزركلي ٣/ ٣٥٥، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢/ ١٤٥.

(٣) ينظر: حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٢٥).

(٤) يقول الحافظ ابن كثير في تفسيره: وقد اختلف في عدد الأنبياء والمرسلين، والمشهور في ذلك حديث أبي ذر – رضي الله عنه – الطويل، وذلك فيما رواه ابن مردويه – رحمه الله – في تفسيره حيث قال: حدثنا إبراهيم بن محمد... عن أبي ذر – رضي الله عنه – قال: قلت يا رسول الله، كم الأنبياء؟ قال: « مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً » قلت يا رسول الله، كم الرسل منهم؟ قال: « ثلاثمائة وثلاثة عشر جم غفير » ... الحديث.

وذكر روايات أخرى – وفيها ضعف من جهة الإسناد، وقد تكلم فيها غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، والله تعالى أعلم. ينظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٣٧٣.

وفي رواية : وأربعة عشر.

وفي رواية : وخمسة عشر.

وروي أنّ الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا.

وفي رواية : وخمسة وعشرون ألفا.

وروي أنّهم ألف ألف ومائتا ألف.

وفي رواية : وأربعمائة ألف وأربعة وعشرون ألفا.

والصّحيح فيهما الإمساك عن حصرهم في عدد؛ لأنّه ربّما أدّى إلى إثبات الرّسالة أو النّبوّة لمن ليس كذلك في الواقع، أو إلى نفي ذلك عمّن هو كذلك في الواقع.

وقد قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾.

فيجب التّصديقُ بأنّ لله رسلا وأنبياء على الإجمال، إلاّ خمسةً وعشرين / [١٠أ] فيجب معرفتهم على التّفصيل كما أشار لذلك بعضهم بقوله :

حَتْمٌ عَلَى كُلِّ ذِي التَّكْلِيفِ مَعْرِفَةٌ بِأَنْبِيَاءَ عَلَى التَّفْصِيلِ قَدْ عُلِمُوا

فِي تِلْكَ حُجَّتُنَا مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ مِنْ بَعْدِ عَشْرٍ وَيَبْقَى سَبْعَةٌ وَهُمُ

إِدْرِيسُ هُودٌ شُعَيْبٌ صَالِحٌ وَكَذَا ذُو الكِفْلِ آدَمُ بِالْمُخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا

اهـ « باجُوري على الصّغرى »[(١)].

---

(١) ينظر: حاشية الباجوري على السنوسية الصغرى (مخطوط) (ق ٤٤).

=

ومعنى كونه مصدِّقا لما معهم أنّه موافقٌ لهم في التّوحيد الذي اشتمل عليه ما أوتوه، فلا يَرِدُ أنّ شريعته مخالفةٌ لشريعتهم في بعض الفروع، كجواز التّيمّم

= وفي قوله: في تلك حجتنا منهم ثمانية... المراد بها في قوله تعالى:] - . / 0
1 2 4 5 6 7 9 : ; < = > ? @ A C
D F G H I K L M N O P Q R
T U V W X Y Z [ ] ^ _ ` a
b c d f g h i j k l m n p
q r s t Z [سورة الأنعام: ٨٣ – ٨٧].

فقد ذكر في هذه الآيات ثمانية عشر نبياً، وهم: (إبراهيم، إسحاق، يعقوب، نوح، داود، سليمان، أيوب، يوسف، موسى، هارون، زكريا، يحيى، عيسى، إلياس، إسماعيل، اليسع، يونس، لوط) عليهم الصلاة والسلام.

ويقول الحافظ ابن كثير – أيضاً – عند قوله تعالى:] " # $ % & ' ( )
* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6
7 8 : ; < = > ? @ A B C D E
F G Z [سورة النساء: ١٦٣ – ١٦٤].

«وهذه تسمية الأنبياء الذين نص الله على أسمائهم في القرآن، وهم: آدم، وإدريس، ونوح، وهود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، وأيوب، وشعيب، وموسى، وهارون، ويونس، وداود، وسليمان، وإلياس، واليسع، وزكريا، ويحيى، وعيسى، وكذا ذو الكفل عند كثير من المفسرين، وسيدهم محمد ^ .

وقوله:] D E F G Z أي: خلقاً آخرين لم يذكروا في القرآن...».

ينظر: تفسير القرآن العظيم ٤/ ٣٧١، وقال – أيضاً – عند قوله تعالى:] ! " # $
% & ' ( ) * + , - . Z [سورة غافر: ٧٨]، قوله:
] * + , - . Z وهم أكثر ممن ذكر بأضعاف أضعاف». ينظر: تفسير القرآن العظيم ١٢/ ٢١١.

والصّلاة في أيّ موضع من الأرض، وكزوال النّجاسة بالغسل.

ومعنى إيمانهم به تصديقُهم برسالته.

ومعنى نصرته تأييده على معارضيه.

ولمّا كان لا يلزم من الإيمان النّصرةُ جمع بينهما، وأخّر النّصرةَ عن الإيمان؛ لأنّها ثمرتُه ومترتّبة عليه.

تنبيه :

قال الزّمخشري في تفسير سورة البقرة :

« عَهِدَ الله إلى خَلْقِهِ ثلاثةَ عهودٍ :

العهد الأوّل : الذي أخذه على جميع ذرّيّة آدم عليه الصّلاة والسّلام: الإقرار بربوبيّته وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**﴾ الآية[(١)].

وعهد خَصَّ به النّبيّين عليهم السّلام : أن يبلّغوا الرّسالة، ويقيموا الدّين، ولا يتفرّقوا فيه، وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ**﴾[(٢)].

وعهد خَصَّ به العلماء : وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ الله مِيثَاقَ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ**﴾[(٣)] » اهـ[(٤)].

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨٧.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ١٢٠، عند قوله تعالى:] v w x y z { | Z [سورة البقرة: ٢٧].

وعليه فما ذكر في الآية راجعٌ لها.

﴿قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ﴾ : الضّمير في ﴿قَالَ﴾ عائدٌ إلى الله، والهمزة للتّقرير، والإقرار الاعتراف.

والخطاب في ﴿أَأَقْرَرْتُمْ﴾ لمن أخذ عليهم الميثاق.

والمعنى : قال الله للمأخوذ عليهم الميثاق الأنبياء أو غيرهم ـ على الخلاف السّابق ـ: قَرُّوا باعترافكم بما أخذ عليكم الميثاق به من الإيمان والنّصرة.

﴿وَأَخَذْتُمْ﴾ : أي قبلتم معطوفٌ على ﴿أَأَقْرَرْتُمْ﴾ /[١٠ب]، فيكون مُقَرّرًا به.

﴿عَلَى ذَالِكُمْ﴾ : الإيمان والنّصر.

وأفرد اسم الإشارة باعتبار المذكور.

﴿إِصْرِي﴾ : أي عهدي(١).

وقرىء : ﴿أُصْرِي﴾ بالضّمّ(٢).

وسمّي إصرا لأنّه ممّا يُؤْصَرُ أي يشدّ ويعقد، ومنه الإصار الذي يعقد به.

ويجوز أن يكون المضمومُ لغةً في أصر كعُبْر وعِبْر » اهـ « كشّاف »(١).

---

(١) ينظر: تفسير عبدالرزاق ١/ ١٢١، جامع البيان للطبري ٥/ ١٥٨، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٦٦ وقال: « والإصر: العهد، لا تفسير له في هذا الموضع إلا لذلك... »، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ١٠٠، وعزاه إلى ابن عباس، ومجاهد، والربيع، وقتادة، والسدي.

(٢) قرأ العامة (إِصْري) بكسر الهمزة وهي الفصحى، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية (أُصْري) بضمها. قال أبو علي: يشبه أن يكون الضم في (الأُصْرِ)، لغة في (الإِصر) المكسور. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢١٤)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣/ ٧٠، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥١٣، والدر المصون للحلبي ٣/ ٢٩٤.

قال في « المختار » [٢]:

« عَبَرَ النَّهْرَ بوزن عَذَرَ، وعِبْر بوزن تِبْر شَطُّهُ وجانبُهُ » اهـ[٣].

وفي إسناد ﴿قَالَ﴾ إلى ضمير الغائب التفاتٌ نكتته التّنبيه على كمال علمه تعالى حتّى لا يَصْدُرَ عليه ما هو على صورة الاستفهام.

﴿قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ : أي قالوا مقرّين بما طُلِبَ منهم الإقرارُ به: أقررنا وأخذنا، فحذف من الثّاني لدلالة الأوّل.

﴿قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[٤] :

قيل : الخطاب المأخوذ عليهم وعليه.

فقيل : المعنى ليشهدْ بعضكم على بعضٍ وَأَنَا مَعَكُمْ على إقراركم وتشاهدكم من الشّاهدين.

وقيل : المعنى دوموا على علمكم بذلك واعترافكم به.

فالمراد بالشّهادة هنا الدّوام على العلم والاعتراف.

---

(١) ينظر: الكشاف ١ /٣٨٠.

(٢) يعني مختار الصحاح، للرازي زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي الحنفي، لغوي، فقيه، مفسر، من تصانيفه: مختار الصحاح، روضة الفصاحة، وغيرها. توفي سنة (٦٠٦)هـ تقريباً. ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣ /١٦٨، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١ /٩٢، والأعلام للزركلي ٦ /٥٥.

(٣) ينظر: مختار الصحاح (ص ٥٤٣)، مادة (ع ب ر). والعبارة فيه: «عُبْرُ النَّهر، بوزن عُذْر، وعِبْرُه بوزن تِبْرٍ شَطُّه وجَانبه».

(٤) قوله: «﴿قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾: قيل الخطاب المأخوذ عليهم..... اعتناء بالمشهود له لا خوفاً من إنكارهم». موجود على هامش النسخة الخطية وبعدها كلمة صح صح صح، للدلالة على أنه من أصل الكتاب (المخطوط).

وقيل: الخطاب للملائكة أي اشهدوا يا ملائكتي عليهم وأنا معكم من الشّاهدين عليهم بذلك.

والقصد من هذا كلّه زيادة التّوثقة والتّوكيد؛ اعتناءً بالمشهود له لا خوفا من إنكارهم[1].

﴿**فَمَنْ**﴾: أي فبسبب ما تقدّم.

﴿**تَوَلَّى**﴾: أي أعرض عن الإيمان بالرّسول ونصرته.

﴿**بَعْدَ ذَلِكَ**﴾: الإقرار والميثاق والتّوكيد.

﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ**﴾: أي الخارجون عن الإيمان والطّاعة، أو المتمرّدون من الكفّار.

و﴿**مَنْ**﴾: يحتمل أن تكون شَرْطِيَّةً، فـ: ﴿**تَوَلَّى**﴾: فعل الشّرط، وجزاؤه: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ**﴾.

وأن تكون موصولةً و﴿**تَوَلَّى**﴾ صلتُه، وهو مبتدأ خبرُه: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ**﴾.

وقرن بالفاء لمشابهة المبتدأ الشّرطَ في العموم.

وروعي في الأوّل جانبُ اللّفظ فأعيد عليه الضّمير مفردًا، وفي الثّاني

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ٥/ ٥٤٦، والكشاف للزمخشري ١/ ٣٨٠، والمحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٤٦٦، ومعالم التنزيل للبغوي ٢/ ٦٢، ومفاتيح الغيب للرازي ٨/ ٢٧٨، والبحر المحيط لأبي حبان ٢/ ٥١٤، والدر المصون للحلبي ٣/ ٢٩٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ١٩٠، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ١٠٠، وروح المعاني للألوسي ٣/٢١٢، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٣/٢٩٩، ٣٠٠.

جانبُ المعنى فأتي بما هو للجمع.

و﴿هُمْ﴾: يحتمل أن تكون مبتدأً ثانيا، وأن تكون ضمير فَصْلٍ[(١)].

وإلى هنا نَفْصِلُ الكلامَ على هذه الآية المباركة، والله تعالى أعلم بالصّواب، وإليه المرجع والمآب.

تمّ نسخها في (١٦) سنة (١٢٧٩).

ستّة عشر يوما مضتْ من شهر ربيع الأولى.

سنة تسع وسبعين ومائتين وألف.

على يد كاتبها الفقير محمّد أحمد أبو حجر غفر له بمنّه.

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ٥/٥٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٢، والكشاف للزمخشري ١/٣٨٠، ومفاتيح الغيب للرازي ٨/٢٧٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٥١٤، والدر المصون للحلبي ٣/٢٩٥، وروح المعاني للألوسي ٣/٢١٢، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٣/٣٠٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تقضى الحاجات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في خاتمة هذا البحث:

١ – أن موضوع البحث في هذا المخطوط عن بيان قوله تعالى:] k l m m n o Z [سورة آل عمران: ٨١، ٨٢].

٢ – أن المؤلف أكثر النقل من مصادر التفسير ، وعلوم القرآن الكريم، واللغة العربية، والبلاغة، فكانت معيناً في البحث على تحصيل الفائدة العلمية بالرجوع إلى تلك المصادر القيمة.

٣- من مصادر المؤلف تفسير ابن جرير الطبري، ومعالم التنزيل للبغوي، والكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للرازي، وأنوار التنزيل للبيضاوي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، وجملة من حواشي اللغة العربية، مثل: حاشية الصبان، وحاشية الأشموني، وحاشية الأمير، بالإضافة إلى عدد من كتب اللغة والبلاغة والبيان وغير ذلك.

٤ – عناية المؤلف بالنكات المتعلقة بأساليب القرآن الكريم المنيفة، كما نص على ذلك في مقدمة المخطوط.

وفي الختام أتوجه إلى الله – عز وجل – بالحمد والثناء على الوجه الذي يرضيه، وأسأله سبحانه أن يكتب التوفيق والقبول في الدارين، وأن يعفو عن الخطأ والزلل، وأن يجزي عني خيراً كل من أسهم في هذا البحث بجهد من قريب أو بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع والمصادر

- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تقديم وتعليق الدكتور: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية، تأليف: زكي محمد مجاهد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البحر المحيط، لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- البرهان في ترتيب سور القرآن، لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمد شعباني، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي،

والشيخ إبراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، شرح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، الدار السلفية، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- تفسير القرآن العزيز، عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق الدكتور: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- تفسير القرآن، لابن المنذر النيسابوري، تحقيق: سعد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- التفسير الكبير (تفسير الرازي) لفخر الدين محمد بن عمر البكري

الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون ومجموعة من الباحثين.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر، (صحيح البخاري) للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، عناية: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حاشية الباجوري على السنوسية، لإبراهيم بن محمد الباجوري (مخطوط)، جامعة الملك سعود بالرياض.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تأليف الإمام: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين موسى اليونيني، دار الكتاب

الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- روح المعاني، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.
- سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي المشهور (بابن العماد) تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، تأليف العلامة صدر الدين علي بن علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.
- شرح المواهب اللدنية، لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني، المطبعة الأزهرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد الشريشي، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- الصحاح، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور: علي بن محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٧هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق الدكتور: محمود الطناحي، والدكتور: عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبدالرحمن الجبرتي، المطبعة الأزهرية، ١٣٠١هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.
- فتاوى السبكي، عناية: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبدالرزاق الدويش، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الفتوحات الإلهية، لأحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، تحقيق: عبدالرحمن الحمود، طبعة عالم الفكر.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين الهمداني، تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الشامل المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله) مخطوطات التفسير وعلومه، الناشر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان ١٩٨٩م
- فهرس مصنفات تفسير القرآن الكريم، إعداد: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.
- كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ.
- كتاب السبعة، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- كتاب النبوات، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عبدالرحمن

عوض، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، ترتيب: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- مباحث في علوم القرآن، تأليف: مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثامنة ١٤٠٨هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ.
- محاسن التأويل (تفسير القاسمي) لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، توزيع مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وغيره، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- المحرر الوجيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- مختار الصحاح، تأليف زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ.
- مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، تأليف الدكتور: فاروق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، للدكتور: محمد محمد أبو شهبة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.
- المسند الصحيح المختصر من السنن (صحيح مسلم) للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.
- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، تأليف الحافظ المفسر برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي الشافعي، تحقيق وتعليق وتخريج الدكتور: عبدالسميع محمد أحمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- المطول على التلخيص، لسعد الدين التفتازاني، مطبعة سنده، ١٣٠٨هـ.
- معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، دار طيبة للنشر والتوزيع،

الرياض الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى قراعة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى الفراء، تحقيق: محمد النجار، دار السرور.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين أبي عبدالله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور: طيار آلتى قولاج، منشورات مركز البحوث الإسلامية، تركيا، الطبعة الأولى.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك وغيره، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، تأليف العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق:

صفوان عدنان داودي، توزيع دار البشير، جدة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

- مقدمتان في علوم القرآن، نشر آرثر جفري، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- المكي والمدني في القرآن الكريم، لعبدالرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المكي والمدني في القرآن الكريم، للدكتور: محمد بن عبدالرحمن الشايع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: سليمان اللاحم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تخريج: عبدالرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق مجموعة من المؤلفين، دار الكتب العلمية، بيروت،

الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بـن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعـة الأولى ١٤١٧هـ.